الاقتصاد العربي بين التبعثر والوحدة

كاظم حبيب(*)

ملخص

Arab Economy between Disintegration and Unity

by Prof. Kazim Habib

Consecutive global and regional events push Arab, as well as other developing countries, towards dispersion, at a time that calls for their unification. Isolated developmental efforts during the last decades failed to rectify disparities between Arab countries and resulted in increased income gaps which threaten stability of their relationships, a fact that was brought to the fore due to the last Gulf crisis, the advent of foreign troops, and giving Israel the chance to impose its own solution of the Palestinian problem. These factors led to the retardation of attempts at coordination and integration, in spite of the continuation of existence of potentials. The study indicates ways and means of reviving integration and suggests guidelines for a Pan-Arab plan capable of establishing the material foundations for Arab cooperation. The plan is expected to foster development efforts, independence and self-reliance in each Arab country, while at the same time allowing for more interaction and conscious integration into global economic relationships. The study indicates the basis for a realistic dependence on the public sector, while paying due attention to the private and mixed sectors.

(*) أستاذ اقتصاد، العراق.

مـــدخـــل

يشهد عالمنا المعاصر، تغيرات عميقة وعاصفة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وهي تغيرات مرتبطة عضوياً بـ، وناشئة عن بروز طلائع عملية صيرورة معقدة ومتشابكة لعالمنا الجديد تساهم فيه مجموعة متنوعة ومتباينة، وأحياناً متناقضة، من العوامل الموضوعية والذاتية ذات الحركة والسرعة والاتجاه والنتائج المتباينة، التي يصعب اليوم التكهن بها أو إجراء تقدير صحيح لمحصلتها، رغم وجود مؤشرات مهمة يمكنها أن تدلّل ومنذ الآن على الاتجاهات الرئيسية لتطورها على المدى البعيد.

وإذا كان الربع الأول من القرن العشرين عاصفاً ومليئاً بالأحداث الجسام والتحولات الجذرية، فإن العقد الأخير منه يشهد أحداثاً زلزالية تهز العالم كله، وهي ذات نتائج يصعب فهمها بسهولة ويمكن للبشرية أن تجني ثماراً مرّة حلوة خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين. وهي على العموم عملية مرتبطة وخاضعة لحركة وفعل قوانين اقتصادية ـ اجتماعية موضوعية وللنشاط الذي يمكن أن تنهض به شعوب العالم. كما يواجه العالم تغيرات بيئية خطرة ناشئة عن التدمير المتواصل للطبيعة والتلويث الهائل للبيئة من جانب العالم الصناعي بوجه خاص.

لقد تغيرت موازين القوى على الصعيدين الدولي والإقليمي، إذ اختفت من الخارطة السياسية دولة «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية» وحلت جمهوريات عديدة محلها. وهي تخوض صراعات منهكة في ما بينها تزيدها ضعفاً وتعمق من انهيارها الاقتصادي، كما أنها جميعاً تنتظر العون والمساعدة من الدول الرأسمالية المتطورة التي لا تمنحها دون شروط وقيود. وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أقوى دول العالم على الصعيدين العسكري والاقتصادي، رغم الأزمة التي تمر بها والوهن الشديد الذي تعاني منه على الصعيد الاقتصادي، ورغم أجواء المنافسة الحادة التي تواجهها على دورها ومكانتها في العالم وفي مجلس الأمن الدولي والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية من جانب اليابان وألمانيا بشكل خاص والمجموعة الأوروبية بشكل عام. إضافة إلى تفاقم الإشكاليات السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا[1].

وتبذل الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها الدول الصناعية الست الأخرى، مساعيها الكبيرة في أن لا تصبح أو تحتل الصين الشعبية المكانة التي كان الاتحاد السوفياتي يحتلها والدور الذي كان يلعبه في السياسة والعلاقات الدولية، وبخاصة في العلاقات مع بلدان العالم الثالث. ولا شك في أن الصين كانت وما زالت تتطلع إلى أن تلعب دور القائد

---

(١) **صوت الوطن**، جريدة يومية، تقرير عن «الولايات المتحدة والشرق الأوسط الجديد» صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن ٤٠١، السنة الثانية، العدد ٥٣٥، نيسان (ابريل)، لندن، ص ١٠.

والموجه لحركات التحرر الوطني ولعملية الصراع بين الشرق والغرب[٢].

ويبدو للمتتبع للسياسة الدولية أن الولايات المتحدة الأمريكية تدفع باتجاه تكريس وجود عالم واحد قائم على أساس القطب الواحد، ونظام دولي «جديد» يخضع لها. وأن الانهيار السريع وغير المتوقع لدولة الاتحاد السوفياتي وغياب منظومة «الدول الاشتراكية» قد قربها من هذا الهدف.

إن سياسة الولايات المتحدة الراهنة تغيّب عملياً تلك الموضوعة التي طرحتها سنوات العقد التاسع حول إقامة «نظام دولي جديد» يستند إلى أسس أكثر عقلانية ومسؤولية إزاء مصير البشرية كلها، نظام جديد تساهم في وضعه وتحديد اتجاهات تطوره وعلاقاته جميع الدول الأخرى، كما يجد تعبيره في تغييرات موضوعية يتم إدخالها بشكل مشترك على بنية مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة وبقية المؤسسات الدولية والإقليمية من جهة. ومثل هذه السياسة سيعقّد، بشكل عام وعلى المدى البعيد، على الولايات المتحدة الأمريكية أداء الدور المتفرد والمتحكم الذي كانت تتطلع إليه سابقاً وتقوم به حالياً، إذ إن أقطاباً أخرى موجودة أساساً في الساحة السياسية الدولية لم تكن قبل اليوم فاعلة بدرجة كافية كما ستكون عليه في الغد القريب[٣]. وبشكل ملموس يمكن أن نشير هنا إلى وقائع كانت قائمة قبل الانهيار الكامل للاتحاد السوفياتي واختفاء منظومة البلدان الاشتراكية ولكنها كانت قد تراجعت إلى الوراء لصالح الحرب الباردة والصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية. وأعني بذلك التناقض في المصالح والصراع بين الدول الرأسمالية المتطورة والدول الرأسمالية المتخلفة، أي بين المراكز المتقدمة والأطراف المتخلفة أولاً؛ وفي ما بين المراكز الرأسمالية الثلاثة المتطورة، أي في ما بين الولايات المتحدة واليابان وألمانيا على وجه التحديد وأوروبا عموماً، إضافة إلى احتدام المشكلات داخل المجموعة الأوروبية ثانياً، ثم احتمال تنامي الصراع بين الصين الشعبية، التي تشهد تطوراً رأسمالياً معقداً ومبطناً، وبين الولايات المتحدة ثالثاً. وهذه التناقضات والصراعات تدور اليوم في إطار عالم واحد متشابك ومتناقض ومتصارع ومتباين في مستويات تطوره في آن واحد، هو العالم الرأسمالي، وليس بين عالمين متباينين من حيث طبيعة النظم الاقتصادية أو منفصلين أو معزولين عن بعضهما[٤].

ولا شك في أن جهوداً كبيرة تبذل اليوم للسيطرة على عمليات التبلور في التناقضات والصراعات ومنع تفاقمها. ولكن الدلائل الأولية تشير إلى أن الأحداث تسير باتجاه معاكس للجهود التي تبذل بهذا الخصوص. ويكفي أن يلقي المرء نظرة مدققة على المحاولات التي تبذل في الوقت الحاضر لإعادة تقسيم مناطق النفوذ الاقتصادي ـ الأسواق والموارد الأولية

---

(٢) ميخائيل غورباتشوف، **البيريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم**، ط ٣، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٩، الباب الثاني، التفكير الجديد والعالم، ص ١٥٩ ـ ٣٠٧.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨**، أبو ظبي: دار الفجر، ص ١٢١.

ـ وتأمين «المصالح الحيوية» بين الدول الرأسمالية المتطورة في بلدان أوروبا الشرقية وفي بلدان العالم الثالث في ظل تنامي الثورة العلمية ـ التقنية ليقتنع بهذه الحقيقة. إضافة إلى بروز بوادر جادة من جانب اليابان وألمانيا لأخذ مواقع لهما في مجلس الأمن الدولي وفي المؤسسات والمراكز الدولية الأخرى، بما فيها المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة، باعتبارها من الدول الصناعية الكبرى. ولم تكن حرب الخليج الأخيرة، التي كانت تشم منها رائحة النفط الخام بقوة، بغض النظر عن دور العراق المساعد في تنفيذ المخطط الأمريكي، بوعي أو بدون وعي، سوى تجسيد حي لهذا الصراع بين المراكز الثلاثة، رغم حصول تنسيق نسبي في ممارسة الأدوار التي تمت بها عملية تنفيذ اللعبة الدولية. وقد تم هذا التنسيق بفعل ضغوط أمريكية كبيرة جداً من جهة، ووعود بتوزيع المغانم وأخذ «المصالح الحيوية» لألمانيا واليابان في المنطقة بنظر الاعتبار من جهة أخرى. وتوحي اتجاهات السياسة الأمريكية بأن على العالم أن يفترض ويتوقع اندلاع حروب أخرى من هذا النوع تخوضها الدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ضد الدول النامية والمتوسطة التطور لفرض إرادتها على الدول النامية أولاً، وفرض أمريكا إرادتها على العالم الرأسمالي المتقدم بالقوة العسكرية بالدرجة الأساسية ثانياً. وهي إيذان بنشوء نظام دولي «جديد» قديم ضمن هيمنتها وتحت رقابتها[٥].

ومع أن هذا النوع من الصراعات يشتد يوماً بعد يوم ويمكن أن يتخذ أبعاداً جديدة، فإن الدول الرأسمالية المتطورة، وبخاصة في أوروبا، تبذل جهوداً استثنائية ذات طبيعة موضوعية تهدف إلى إقامة أشكال متطورة من التنسيق والتكامل أو الوحدة الاقتصادية والنقدية والثقافية والسياسية في ما بينها، وأن هذه المهمة التي بدأت منذ سنوات والتي ستتنامى لاحقاً، مرتبطة بعوامل ثلاثة هي:

ـ التطور الهائل في القوى المنتجة المادية والبشرية والتي تستوجب موضوعياً أشكالاً متقدمة من العمل المشترك للاستفادة القصوى من نتائج ومنجزات الثورة العلمية ـ التقنية، كما تتطلب أشكالاً متقدمة من التنظيم والإدارة الاقتصادية وتقسيم العمل الاجتماعي، ومستوى متقدماً من التشابك في ما بين عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعية لهذه البلدان وعلى الصعيد الدولي.

ـ الميل المتزايد للسيطرة على التناقضات وتضبيط فعلها ومنع انفلاتها وتأمين الرقابة عليها، أو منع تحولها إلى صراعات ساخنة لا تعرف نتائجها في عالم نووي يمتلك مخزوناً هائلاً منه. ويمكن أن تقدم نشاطات مجموعة الدول الصناعية السبع والمجموعة الأوروبية نموذجاً لمثل هذا الدور. ومع ذلك فإن الاتجاه الوحدوي الأوروبي يهدف أيضاً إلى مواجهة تزايد دور الولايات المتحدة واليابان ومنافستهما على النفوذ الاقتصادي.

---

(٥) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **صناعة القرار في الوطن العربي في ضوء الشرعية الديمقراطية، ندوة فكرية (٥)**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٢، عقدت الندوة في فيينا في منتصف أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢.

ـ الرغبة في مواجهة بلدان العالم الثالث بمواقف موحدة أو منسقة في كل الأحوال، خاصة وأن مشكلات هذه البلدان بدأت منذ سنوات العقد التاسع بالتفاقم بسبب غياب السياسات الاقتصادية والاجتماعية العقلانية ونقص شديد في الدعم والعون الدولي المشترك، وبسبب النمو المنفلت فيها للسكان وتقلص مواردها الأولية وضعف امكانياتها المالية والفنية، والاستغلال الذي كانت وما تزال تتعرض له من جانب الدول الصناعية الكبرى، إضافة إلى تفاقم مديونية القسم الأعظم منها واستنزاف كبير لجزء أساسي من دخلها القومي السنوي لإعادة دفع أقساط الديون المستحقة والفوائد وخدمة الدين السنوية المترتبة عليها.

وبخلاف هذا الاتجاه العملي الجاري في إطار الدول الرأسمالية المتقدمة يلاحظ المرء اتجاهاً آخر يمارس فعله في بلدان العالم الثالث وفي العديد من بلدان أوروبا الشرقية التي تندرج اليوم ضمنها. وأعني بذلك وقوع المزيد من التكافؤ والتجزئة وتنامي الرغبة في بناء اقتصاديات منفردة. وهذا الاتجاه السائد لا ينفي وجود اتجاه آخر، ووجود جهود غير قليلة تبذل باتجاه التعاون والتنسيق والتجميع بين الدول في الإقليم الواحد. ولكن الحصيلة حتى الآن ضعيفة والنتائج ما تزال محدودة جداً. وترتبط هذه الحقيقة بعوامل ثلاثة وهي:

ـ واقع التخلف الشديد في القوى المنتجة الذي تعاني منه الغالبية الكبرى من هذه البلدان والمستوى الذي ما يزال بشكل عام متدنياً في مجال الوعي الاجتماعي والسياسي والإقتصادي، وفي مجمل البنية الفوقية؛

ـ المشكلات السياسية والحدودية والمائية والتداخل السكاني والهجرات المتبادلة المستمرة وغيرها من مخلفات الماضي الاستعماري لهذه البلدان التي تعرقل عملياً تطوير التعاون والتنسيق الاقتصادي والسياسي والثقافي في ما بينها. يضاف إلى ذلك أن عدداً كبيراً من حكومات هذه البلدان لا تحظى بتأييد شعوبها، كما تمارس فيها سياسات مناهضة للديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، وضد الاتجاهات الوحدوية.

ـ الدور الكبير الذي تلعبه الدول الرأسمالية المتقدمة في منع حركة الاقتراب والتعاون والتكامل الاقتصادي في ما بين بلدان العالم الثالث خشية فقدانها لأسواقها ومصادر خاماتها ومواقعها السياسية فيها.

وجدير بالإشارة إلى أن طريق خلاص هذه البلدان من الإشكاليات المتفاقمة فيها يكمن بدرجة كبيرة، إضافة إلى عوامل كثيرة وأساسية أخرى، في تنشيط عمليات التعاون والتنسيق والتكامل والوحدة الاقتصادية في ما بين مجاميع الدول النامية والتخلص من واقع البعثرة والتفكك الراهن. فاختيار أفضل أشكال التعاون والتنسيق أو التكامل والوحدة الاقتصادية بين بلدان العالم الثالث يعتبر أحد الشروط المتزايدة أهمية وحيوية في سبيل تأمين الطريق الأصوب لمعالجة المشكلات المتفاقمة فيها[٦]. فمثل هذا الاتجاه يمكن

---

(٦) مجموعة الدراسات والوثائق الصادرة عن الجامعة العربية ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على امتداد =

أن يوفر أفضل المستلزمات ويسمح لتلك المجتمعات بما يلي:

– الاستخدام الأكثر عقلانية للموارد المادية والمالية والبشرية والفنية المحدودة نسبياً التي تمتلكها، وكذلك في استكمال بعضها للبعض الآخر في ما تمتلكه وما تفتقد إليه من موارد مادية ومالية أو قدرات بشرية وفنية... الخ؛

– إقامة المشاريع الاقتصادية الأكثر تقدماً وانسجاماً مع حاجاتها وإمكانياتها الفعلية والأفضل إنتاجية والأقل تكلفة في قطاعي الصناعة والزراعة بشكل خاص لمواجهة تسارع عملية التطور التقنية الهائلة على النطاق الدولي، إضافة إلى توفير ضمانات مناسبة لأمنها الغذائي المهتز تماماً في المرحلة الراهنة؛

– تأمين وجود أسواق واسعة لتصريف منتجات هذه المشاريع الاقتصادية في بلدان التعاون والتنسيق المشترك؛

– توفير المزيد من فرص العمل الجديدة لامتصاص نسبة مهمة في الزيادات السنوية المرتفعة في الأيدي العاملة؛

– تأمين مستلزمات أفضل للحد من الانفلات الراهن في نسب النمو السنوية للسكان عبر تطبيق برامج تحديد النسل وتنظيم العائلة، إضافة إلى التحري عن حلول أخرى لمعالجة عواقب تلك الزيادات؛

– توفير أساس جيد لسياسات ومواقف مشتركة إزاء قضايا التعاون الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية بما يضمن، وإلى حدود مناسبة، مصالح بلدان العالم الثالث؛

– اتخاذ المواقف الموحدة أو المتقاربة لمواجهة مديونيتها المتنامية سنة بعد أخرى عبر حلول واقعية تساهم في وقف النزيف المستمر في النسبة الأساسية من مدخولات الكثير من الدول المدينة إلى خزائن الدول والمصارف الدائنة؛

– سدّ جزء من النقص الكبير في الموارد المالية الضرورية لأغراض التنمية المشتركة عبر تنظيم النشاط المشترك لمجاميع من الدول، ومنع تسرب المزيد من الموارد المالية المتوفرة إلى الخارج تحت ضغط عوامل كثيرة؛

– تأمين شروط أفضل وتعبئة الإمكانيات المشتركة لمعالجة مشكلات البيئة المتفاقمة؛

– تجاوز الصعاب الناشئة حالياً، في قضايا التعاون والتنسيق والتكامل والوحدة الاقتصادية، بسبب التماثل القائم في بنياتها الاقتصادية وفي مستويات تطور القوى المنتجة بين مجاميعها الإقليمية، واستثمار فعال لوجود الامتدادات الطبيعية في ما بينها جغرافياً

= ربع قرن، وكذلك مجموعة من الأبحاث الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، وبخاصة كتاب **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، بيروت، ١٩٨٥.

وحضارياً وقومياً، إضافة إلى جملة من الخصائص والتراث والتقاليد والعادات المشتركة[٧].

تواجه بلدان العالم الثالث، ومنها الأقطار العربية، أربعة مجاميع من المشكلات التي تستوجب حلولاً واقعية في الفترة القادمة. ويفترض أن يسهم العالم كله، وبخاصة الدول الرأسمالية المتقدمة، في معالجتها، إذ إن استمرارها لا يتسبب في مزيد من التعقيدات لشعوب العالم الثالث فحسب، بل لشعوب العالم كلها. وأعني بذلك مشكلات التخلف الاقتصادي والزيادات السكانية المرتفعة وبالتالي الفجوة المتسعة في مستويات التطور والمعيشة بين الشمال والجنوب لصالح الشمال أولاً؛ ومشكلات البيئة المتزايدة تدهوراً وخطورة على شعوب بلدان العالم الثالث والطبيعة فيها ثانياً؛ وتزايد المشكلات والنزاعات المحلية والإقليمية، وتعاظم حجم التسلح وترسانات الأسلحة المكدسة فيها، وما تتسبب به من ميل متزايد لحل تلك المشكلات عبر استخدام القوة العسكرية وخوض الحروب الأهلية والإقليمية ثالثاً؛ ثم المشكلات المرتبطة بالانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان وحرياته العامة وغياب دولة القانون الديموقراطية في عدد كبير من الدول رابعاً.

ويبدو واضحاً أن الدول الرأسمالية المتطورة تسعى بكل السبل إلى التخلي عن مسؤولياتها والتزاماتها الدولية والأدبية إزاء القضايا التي تواجه بلدان العالم الثالث. وبذلك تحاول أن تتجاوز الدور الذي لعبته وما تزال تلعبه في تراكم المشكلات التي تعاني منها هذه البلدان.

إن التأريخ والوقائع الجارية شاهد حي على الدور الكبير الذي لعبه النظام الرأسمالي العالمي وما يزال يلعبه في تطور الحضارة البشرية وتقدم العلوم والتقنيات الحديثة وفي إيجاد ظروف عمل ومستويات معيشة أفضل لمجموعة كبيرة من شعوب العالم عامة ولطبقات وفئات اجتماعية محددة بشكل خاص. ولكن العالم والوقائع الجارية شاهد أيضاً على الاستغلال البشع الذي سلطه هذا النظام، وما يزال، على شعوب بلدان العالم الثالث في الماضي والحاضر، والدور التخريبي والإجهاز الضاري الذي يمارسه على الطبيعة، وفي الاستغلال الهمجي لمواردها وتلويث متفاقم للبيئة البشرية على النطاق الدولي، وفي زيادة مصاعب العيش والتسبب الإضافي في بؤس وشقاء ومرض مئات الملايين من البشر في بلدان العالم الثالث.

وتضع هذه الحقيقة على عاتق الدول الصناعية المتقدمة المسؤولية الأساسية للتحري عن السبل العلمية والعملية الكفيلة بوقف نزيف الطبيعة المستمر ومعالجة التدهور المتزايد في البيئة لمنع وقوع الكارثة المحدقة، حيث تؤكد الدراسات العلمية أنها قادمة، لا ريب في ذلك، إذا استمر الوضع على حالته الراهنة، كما أكد على ذلك مؤتمر قمة الأرض هذا العام في ريو دي جانيرو.

---

(٧) فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠، ص ٢٠.

ويبدو لمتتبعي سياسات الدول الصناعية المتقدمة أنها منشغلة، بعد غياب الاتحاد السوفياتي، بثلاثة مجاميع من المشكلات، وأعني بها:

– كيف تواجه منفردة ومجتمعة الدورات والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها، وبخاصة دورة كوندراتيف الراهنة، أي الأزمة البنيوية الجديدة، وكيف يمكن إلقاء عبء الأزمة على كاهل بلدان العالم الثالث وكادحي بلدانها، مع تجنب المضاعفات المحتملة التي تصاحب مثل هذه الأزمات المديدة والدورات الحادة؟

– كيف تعالج الصراعات المتفاقمة في ما بينها بما يقلل من احتمال تحولها في مدى لاحق إلى صراعات ساخنة ومدمرة، مع الأخذ بنظر الاعتبار سعي كل منها لاحتلال المواقع الأكثر تأثيراً والأكثر استفادة وربحاً في التقسيم الدولي الرأسمالي الراهن للعمل؟

– كيف تواجه الهجرة المتنامية للسكان من بلدان العالم الثالث المتخلف إلى بلدان العالم المتقدم؟

ومن المؤسف حقاً أن لا يتكرس الاهتمام المركزي لهذه الدول المتقدمة والعالم كله صوب المشكلات الرئيسية التي تميز عالمنا المعاصر والتي أشرنا إليها فيما سبق.

ونورد هنا على سبيل المثال لا الحصر أسلوب التفكير الراهن في معالجة بعض القضايا التي تواجه عالمنا الواحد. فالعالم المتقدم يواجه نزوحاً متزايداً إليه من بلدان العالم الثالث. ورغم أن أعداد المهاجرين ما تزال محدودة فإن التقديرات تشير، إذا استمرت أوضاعها بالتردي والسكان في نمو متواصل، إلى هجرة موجات بشرية لا تعد ولا تحصى شبيهة بتلك الموجات البشرية القديمة ولكن بمقاييس استثنائية لم يسبق لها مثيل. والعالم المتقدم يعتمد اليوم على الأساليب الثلاثة التالية لمواجهة هذه الإشكالية:

– إقامة الجدران الحدودية التي تمنع تسرب السكان الأجانب إليها وتقنينها بما ينسجم وحاجتها للأيدي العاملة المستعدة للقيام بالأعمال القذرة التي يرفض شغيلة البلاد القيام بها. ويتم ذلك عبر (١) إقامة جدران عالية حقاً ومانعة فعلاً شبيهة بجدار برلين. مثال على ذلك الجدار الذي أقامته أمريكا الشمالية مع المكسيك؛ (٢) استخدام العنف لإعادة النازحين إلى بلدانهم كما مارسته إيطاليا عند إعادتها لجمهرة من النازحين الألبان إلى ديارهم ثانية.

– إجراء تغييرات جذرية على دساتير تلك البلدان ذات المضامين الديمقراطية، التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفي المناخ الديمقراطي الذي ساد العالم في أعقاب الانتصار على الفاشية وتراجع حملة العداء للأجانب، من خلال إدخال فقرات تتشدد في قبول اللاجئين السياسيين والمهاجرين لأسباب اقتصادية أو بسبب المجاعات واندلاع الحروب الأهلية والإقليمية[٨].

(٨) تناقش الصحافة الألمانية والمجلس الاتحادي منذ شهور عدة مشكلة تعديل المادة ١٦ من الدستور الخاصة =

– التشجيع غير المباشر للاتجاهات العنصرية والنظرات المناهضة للأجانب وتضخيم مخاوف الناس من منافسة الأجانب للسكان الأصليين في العمل وفي الضغط على مستوى المعيشة من جانب القوى الأكثر يمينية ورجعية وشوفينية في هذه البلدان(٩).

ولا بد من الإشارة إلى وجود قوى ديمقراطية واسعة تناهض هذه الإجراءات وتسعى إلى طرح المشكلة بشكل صحيح وإيجاد الحلول الأكثر إنسانية وعملية لها. وفي خضم الصراعات القائمة يبدو الحل المنطقي باهتاً وبعيداً عن التحقق، ونعني به التزام جميع دول العالم بتأمين الموارد المالية والطاقات الفنية والمادية والخبرات الضرورية للسير معاً في طريق النهوض باقتصاديات بلدان العالم الثالث، الذي سيعني تقدمه تحقيق الخير والسلام والهدوء للعالم بأسره(١٠).

ويمكن أن نورد نموذجاً آخر حول الأسلوب الخاطىء في التعامل مع قضايا بلدان العالم الثالث، وأعني بذلك مسألة التعاون والتكامل والوحدة الاقتصادية والسياسية لمجاميع من هذه البلدان. فخلال العقود الأربعة الأخيرة بذلت جهود غير قليلة من جانب شعوب وكثير من حكومات بلدان العالم الثالث في أجل ممارسة صيغ مناسبة للتنسيق والتكامل القومي والإقليمي بين مجاميع من البلدان في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. إلا أن أغلب هذه الجهود ضاعت لأسباب متنوعة ولكنها تلتقي بشكل عام في عدة نقاط، منها مثلاً، مضمون السياسات الاقتصادية لحكومات هذه البلدان التي كانت تُفرَضُ عليها بأشكال وأساليب مختلفة لكي تنسجم لا مع حاجات وضرورات وإمكانيات هذه البلدان، بل مع حاجات ومصالح الدول الرأسمالية المتقدمة. وكانت تقوض الكثير من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف للتعاون والتنسيق الاقتصادي بسبب نشوء الصراعات السياسية بين هذه الدول التي كانت تقف وراء أغلبها مصالح الدول والاحتكارات الرأسمالية. ويمكن للمرء أن يلاحظ الموقف اليوم أيضاً في تشجيع عمليات الانسلاخ وإقامة مجموعة من الدول «المستقلة» على أنقاض دولة كبيرة متعددة القوميات والجمهوريات الاتحادية. ويرد هنا مثل الاتحاد السوفياتي الذي تحول إلى عدة جمهوريات، ويوغسلافيا التي تتجزأ إلى عدة دول «مستقلة» ضعيفة غير قادرة على بناء اقتصاد ديناميكي مستقل فيها. ويمكن أن تمتد هذه العملية إلى دول أخرى. وتوفر عملية التفكك هذه فرصة مهمة للدول الرأسمالية المتطورة لمدّ

= بوجود الأجانب وحق اللجوء في المانيا. وقد تعالت النداءات المناهضة للأجانب ووقعت، وما تزال تقع، أعمال عنف ضدهم. ومثل هذا يقع في فرنسا وفي غيرها من الدول الأوروبية. راجع في هذا الصدد أعداد مجلة **دير شبيجل** مثلاً لعام ١٩٩١ وما بعده.

(٩) الملاحظة السابقة نفسها. يضاف إلى ذلك أن الانتخابات المحلية الجارية حالياً في كل من المانيا وفرنسا تشير إلى حصول القوى اليمينية المتطرفة التي خاضت المعركة الانتخابية تحت شعارات معادية لوجود الأجانب في البلدين قد حصلت على نسب جيدة فيها، وهي مؤشر خطر للأيام القادمة.

(١٠) تبذل الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والديمقراطية في بلدان أوروبا جهوداً كبيرة ومتميزة للتصدي للحملة المناهضة للأجانب في بلدانها، ولكنها تصطدم بجهود غير قليلة من قبل القوى اليمينية ومن العاملين في أجهزة الدولة ومن غلاة الرجعيين الذين يمتلكون القوة الاقتصادية في هذه الدول.

نفوذها الاقتصادي على تلك الدول الصغيرة وفرض السيطرة على أسواقها ومواردها الأولية والتحكم في سياساتها الاقتصادية ـ الاجتماعية وعلاقاتها الدولية.

ومثال ثالث على السياسات غير العقلانية التي تتخذها الدول الصناعية المتقدمة من بلدان العالم الثالث يتجلى في اتجاهين خطرين: أولهما، وقد برز هذا بشكل صارخ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، التغاضي عن النظم السياسية التي تنتهك حقوق الإنسان المدنية والسياسية وتمتهن كرامته وتضرب عرض الحائط إرادته ومصالحه الأساسية؛ وثانيهما مواصلة بيع كميات هائلة من السلاح والتجهيزات العسكرية إلى بلدان العالم الثالث وجني أرباح خيالية من وراء ذلك على حساب بؤس وشقاء واستمرار تخلف اقتصادياتها، وكذلك موت المزيد من البشر في هذه البلدان بسبب استخدام الأسلحة المكدسة لحسم المشكلات والنزاعات الداخلية وخوض الحروب الأهلية والإقليمية. ولنا في الحروب الإقليمية التي اندلعت خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في ما بين بلدان العالم الثالث، وهي كثيرة جداً وضحاياها هائلة وعذاباتها كبيرة، خير دليل على ما نقول.

والعالم الرأسمالي المتقدم يرفض الأخذ بالأسس الديمقراطية في العلاقات الدولية عندما يتعلق الأمر بالبلدان النامية ويتجاوز بطريقة أنانية وخطرة على القيم الحضارية والإنسانية الشاملة وبخاصة حقوق الإنسان. ويمكن أن نلاحظ هذه الحقيقة من زوايا خمس مثلاً وهي:

– في مضامين علاقاتها الاقتصادية وفي تحكمها بالأسواق الدولية ومناطق الموارد الأولية وفي أشكال استغلالها لتلك الموارد وتخريبها للطبيعة والبيئة؛

– في رفضها المساهمة الحقيقية والفعالة في تمويل التنمية القومية في بلدان العالم الثالث والتنازل عن جزء مناسب من ناتجها الإجمالي السنوي لصالح الشعوب التي استغلتها طويلاً، وما تزال، وستبقى تستغلها لفترة طويلة لاحقة؛ يضاف إلى ذلك موقفها المتصلب من مشكلة الديون الخارجية التي بذمة بلدان العالم الثالث ورفض التفاوض الجماعي بشأنها ورفض شطبها، رغم أنها تدرك دور تلك الديون في استنزاف نسبة عالية من المدخولات السنوية لتلك البلدان وتقليص كبير لقدراتها التنموية[11]؛

– في طريقة هيمنتها على مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية وفي أسلوب معالجتها للمشكلات مع بلدان العالم الثالث، وكذلك في طريقة اتخاذها للقرارات وفي سبل تنفيذها؛

---

(١١) كاظم حبيب، «مصاعب الواقع الاقتصادي الراهن في بلدان العالم الثالث ومشكلة ديونها الخارجية»، مجلة **آفاق اقتصادية**، أبو ظبي، السنة ١٢، العدد ٤٧، تموز (يوليو) ١٩٩١.

ـ في محاولاتها المتواصلة لسد الحدود بوجه النازحين لأسباب مختلفة من بلدان العالم الثالث إلى بلدانها والاحتفاظ بالنزر اليسير منهم لديها؛

ـ في دورها المساند للنظم اللاديمقراطية في بلدان العالم الثالث لأنها تستجيب لمصالحها وبالضد من إرادة شعوبها وتطلعاتها المشروعة.

إن عالمنا المعاصر، كما يبدو للمتتبع، معقد جداً ومتزايد التشابك. ونحن أمام عملية معقدة ومتناقضة أحياناً. ويمكن أن تكون من زوايا معينة منشطة للنضال الذي تخوضه شعوب بلدان العالم الثالث في سبيل حريتها واستقلالها وتقدمها الاقتصادي ـ الاجتماعي، ومن زوايا أخرى محبطة له. وهذا الأمر يعتمد على عدة عوامل، وبالدرجة الأولى على مضمون الإجابة عن بعض الأسئلة، منها مثلاً:

ـ كيف تنظر شعوب هذه البلدان وقواها السياسية الوطنية إلى واقعها الراهن وكيف تتعامل معه لبناء المستقبل، ومدى واقعية رؤيتها للمستقبل والبرامج العملية التي تضعها لهذا الغرض؟

ـ كيف يمكن معالجة مشكلات هذه البلدان ضمن المسيرة والاقتصاد الدوليين لا بالانعزال عنهما، وبذل أقصى المساعي لتطوير القدرات والاعتماد المتزايد على الذات، مع الاحتفاظ بالخصائص المميزة والاستقلالية، النسبية الضرورية؟

ـ كيف ستتعامل مجاميع البلدان قومياً وإقليمياً مع مشكلات تطورها الاقتصادي واستثمار مواردها الاقتصادية والبشرية وامكانياتها وخبراتها الفنية لتعجيل النمو والتطور المشترك لها خلال العقدين القادمين مثلاً؟

ويشمل هذا الأمر مجموعة الأقطار العربية في المشرق والمغرب. فهي جزء عضوي من العالم الرأسمالي عموماً ومن الجزء المتخلف منه على وجه الخصوص. ولا يغير من هذه الحقيقة مثلاً أن بعضها يشكل خزيناً غنياً بالموارد المادية والمالية وبعضها الآخر غني بالموارد البشرية، أو أن بعضها الآخر متقدم على غيره ويتحرك على مدار آخر في المحيط الرأسمالي.

أولاً: خصائص ومشكلات الاقتصادات العربية

يتميز الاقتصاد العربي بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة في ما بينها. وهي نتاج عملية تطور تأريخية طويلة ومعقدة، لعبت الهيمنة العثمانية القديمة والسيطرة الاستعمارية الحديثة دوراً أساسياً في تكوينها وديمومتها. وتبرز تلك الخصائص في: (١) التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية التي تجد تعبيرها الصارخ في تشوه البنية الاجتماعية وفي المستوى الواطىء لحياة ومعيشة وظروف عمل وحياة شعوب هذه

البلدان وفي اتجاهات ومضامين علاقاتها الداخلية والدولية؛ (٢) التبعية الاقتصادية البنيوية لاقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة؛ (٣) التجزئة التي تجد تعبيرها في قيام وتكريس وجود اقتصادات عربية قطرية مستقلة وضعيفة ومتماثلة[١٢].

والإشكالية التي تعمق السلبيات والأضرار الناجمة عن هذه الخصائص الثلاث تتأتى من ثلاثة عوامل مقررة هي:

- السياسات الاقتصادية - الاجتماعية غير العقلانية التي تمارسها حكومات الأقطار العربية منذ عدة عقود والتي لا تتجاوب في جوهرها وخطوطها العامة مع مصالح التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وتوفير مستلزمات التكامل والوحدة الاقتصادية، وبالتالي تعرقل تحقيق الوحدة السياسية بين الأقطار العربية؛

- السياسات اللاديمقراطية التي تنتهجها حكومات الدول العربية في الحياة السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية وفي النشاط الفكري والثقافي، والانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان وحرياته العامة، وغياب المؤسسات الدستورية والتداخل بين السلطات الثلاث ومصادرة السلطة الرابعة، الصحافة، وفرض الهيمنة التامة عليها؛

- مخاطر سياسات التوسع الاسرائيلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً وجغرافياً على حساب أرض وماء وموارد وسماء الوطن العربي. وهي تجد الدعم والتأييد الواسعين من الدول الصناعية المتقدمة بشكل خاص. ولسنا في معرض البحث في أسباب ونتائج وعواقب هذه المشكلة في هذه المقالة بقدر اعتبارها عاملاً فاعلاً جداً في إشكاليات الوطن العربي ومحفزاً لشعوبه لمواجهة مخاطره الأمنية وطارحاً مهمات ملحة على مختلف الصعد.

وإلى جانب هذه السياسات السلبية التي تميز الاقتصاد العربي والسياسات العربية تبرز سمة إيجابية ذات أهمية فائقة وآفاق واعدة، وأعني بها، إلى جانب الخصائص القومية والتأريخ والتراث والتقاليد والعادات واللغة والذهنية المشتركة، امتلاك الوطن العربي موارد مادية ومالية وبشرية وفنية كبيرة نسبياً ومواقع جغرافية استراتيجية ومساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة يستطيع بواسطتها، عند استخدامها بصورة عقلانية وتوفير المستلزمات السياسية لذلك، تأمين انطلاقة تنموية رفيعة المستوى ومعجلة، رغم التوزيع الجغرافي الطبيعي غير المناسب للموارد في ما بين هذه الأقطار.

والوطن العربي يواجه اليوم تحديات كبيرة جداً، كما هو حال بلدان الجنوب كافة،

---

(١٢) سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ٥٥ - ٨١ (سلسلة كتب المستقبل العربي، ٩)؛ فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، مصدر سابق؛ ومرسي، «الإنماء التكاملي العربي، الواقع والتصورات»، **ندوة التنمية في الوطن العربي وآفاق التكامل الاقتصادي**، مجلس الوحدة الاقتصادية، الأمانة العامة، ٢٠ - ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٤.

مضافاً إليها امتلاكه النفط الخام ووجود اسرائيل[١٣]. كما زاد الطين بلة المغامرة التي أقدم عليها العراق بغزوه للكويت واحتلالها، التي اصطدمت بالشجب الكامل من شعوب العالم. ولكنها تسببت في الوقت نفسه بمضاعفات جديدة وقدمت الحجة للولايات المتحدة بتشكيل تحالف دولي مؤقت لشن الحرب ضد العراق، والتي نشهد نتائجها الكارثية ونحصد ثمارها المرة والقاسية في الوقت الحاضر ولسنوات طويلة قادمة[١٤].

لقد عمق غزو العراق للكويت واحتلالها الخلافات والجروح بين الدول والشعوب العربية وأجج النعرات القبلية والثارات. وأعطى حجة بيد تلك الحكومات التي كانت تقف باستمرار ضد مشاريع التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي بشكل مباشر أو غير مباشر، مستندة في ذلك إلى أن هذه الاتجاهات تخفي وراءها أطماعاً تهدف إلى الهيمنة على ثروات هذا البلد أو ذاك من جانب هذا البلد أو الحزب أو من هذه الفئة الحاكمة أو تلك. وقد جاء الاحتلال طعنة غادرة لفكرة ومفهوم الوحدة العربية وطموح شعوب الأقطار العربية إلى إقامتها. وكان الأمل في أن يعتمد المسعى إلى حق الاختيار الحر والديمقراطي لكل شعب في هذه الوحدة، وليس أن تفرض عليه بالقوة الغاشمة وبالعدوان وبانتهاك الشرعية الدولية والأخوة العربية. وفي ما عدا ذلك فقد أعطى الغزو والاحتلال الحجة في استدعاء القوى الأجنبية إلى المنطقة بأسرها وفي تكوين تحالف دولي مؤقت استهدف شن الحرب ضد العراق تحت ستار إخراج العراق من الكويت وتحريرها!

وفي تقديري فإن حرب الخليج الثانية لم تكن ضرورية قطعاً، كما لم تكن ضرورية حرب الخليج الأولى. إذ كان في مقدور المجتمع الدولي أن يتعاون بصبر مع الجامعة العربية لإخراج العراق من الكويت وتحريرها وإعادة السيادة إليها دون حرب حقاً. ولكن الحرب كانت مطلوبة أساساً من جانب الولايات المتحدة وعملت المستحيل لإشعالها. وقدم النظام العراقي بإصراره على الاحتلال واعتبار الكويت محافظة عراقية ما كانت تريده الولايات المتحدة لتمرير طبخة الحرب. ومن الصعب أن يتجاوز المرء الدور السلبي الذي لعبته الجامعة العربية في هذه الأزمة، والأدوار السيئة التي مارستها بعض الدول العربية في هذا المضمار، والتي ساعدت، سواء شاءت أم أبت، على دعم خوض الحرب[١٥].

لقد تمخضت حرب الخليج عن نتائج بالغة الخطورة على حاضر ومستقبل العلاقات العربية ـ العربية وعلى جهود الشعوب العربية في سبيل تعزيز السيادة والتنمية والتكامل والوحدة والتقدم، والتي يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

---

(١٣) **تقرير لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

(١٤) **صناعة القرار في الوطن العربي في ضوء الشرعية الديمقراطية**، مصدر سابق: بيار شالنجر وأريك لوران، **حرب الخليج**، الملف السري، بيروت: دار أزال للتوزيع والنشر، ١٩٩١.

(١٥) محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج، أوهام القوة والنصر**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ص ٣٦١ ـ ٤٣٨.

١ ـ إعاقة حقيقية للجهود التي كانت تبذل في سبيل تطوير العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتراجع شديد إلى الوراء، وتعطيل لجملة من المشاريع على هذا الطريق، إضافة إلى نشوء أوضاع تعيق حركة المواطنين العرب داخل الوطن العربي. ويمكن أن يستعيد المرء التهجير السري للمواطنين العرب من الكويت ومن بقية دول الخليج والسعودية... الخ.

٢ ـ تعاظم نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً والوطن العربي على نحو خاص، وتزايد دورها وتأثيرها في رسم سياسات المنطقة ودولها وعلاقاتها الإقليمية والدولية وتدخلها المباشر في شؤونها الداخلية بما يضمن تحقيق «مصالحها الحيوية» و «أمنها القومي»!. واستثمرت الأوضاع الجديدة لتزيد وتكرس وجود وبناء قواعد عسكرية جديدة في المنطقة، هدفها «حماية» مصالح الغرب في النفط العربي، وتجنباً لممارسة العرب للنفط كسلاح في معاركها المقبلة كما حصل في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣[١٦].

٣ ـ هيمنتها الفعلية على سياسات إنتاج وتصدير النفط الخام والتأثير في أسعاره وأسواق تصريفه، وهي بالتالي قادرة على تأمين انسيابه الدائم إلى أسواقها بالكميات والأوقات والأسعار التي تقررها تقريباً. ووجهت في الوقت نفسه ضربة شديدة للعمل المشترك لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، و (الأوابك).

٤ ـ تأثيرها المباشر وغير المباشر على السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية واتجاهات تطورها الاقتصادي، وعلى العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية، وبخاصة في إعاقة جهودها التنموية المشتركة.

٥ ـ سيطرتها الفعلية على برامج التسلح في المنطقة وتحكمها في أسواق السلاح الدولية وقدرتها في تأمين النظام الأمني الذي تريده والتوازن السلاحي الذي تسعى إليه، الذي يضمن مصالحها ومصالح إسرائيل في المنطقة. وستكون الولايات المتحدة الأمريكية المصدّر الرئيسي للسلاح لدول المنطقة، كما تتم بقية صفقات السلاح تحت رقابتها. وقد بدأت هذه العملية في أعقاب حرب الخليج مباشرة[١٧].

٦ ـ حسمها المؤقت للصراع مع ألمانيا، وأوروبا عموماً، واليابان على المنطقة لصالحها.

٧ ـ إجراء تغيير قاطع في التوازن الراهن بين اسرائيل والدول العربية لصالح إسرائيل وبالتالي تأمين فرض الحلول التي تراها اسرائيل، وبخاصة ازاء قضية الشعب الفلسطيني، وإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل ورفع العزلة عنها في المنطقة.

وتضع هذه الحقائق على عاتق شعوبنا مهمة التعامل الواعي والحركي مع مستجدات

---

(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه.

الوضع. ويبدو لي بأن الوطن العربي قادر، وهو يعيش فترة حالكة في تاريخه المعاصر، على السير في الطريق الأكثر وعورة لتحقيق مصالحه القومية المشروعة. وهذه المقالة هي محاولة متواضعة من الكاتب للمساهمة في النقاش الجاري حول واقع وآفاق عملية التنسيق والتكامل والوحدة الاقتصادية العربية التي تسعى إليها شعوب الأقطار العربية منذ سنوات طويلة، فيما تُبذل جهود حثيثة لإسدال الستار على هذه القضية الحياتية للعرب في كل مكان.

ثانياً: نتائج التنمية المنفردة في الأقطار العربية

شهدت العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية جهوداً تنموية متباينة في سعتها وجديتها والنتائج التي تمخضت عنها. ولكنها تبقى في المحصلة النهائية لا تتناسب مع تكاليفها العالية ولا مع الأهداف التي وضعت على عاتقها. ورغم ما تحقق من انجازات اقتصادية واجتماعية في العديد من الأقطار العربية، فإن العملية والمهمات الأساسية، التي تمثلت في تحقيق النمو الاقتصادي المعجل والتطور البشري والتشابك الضروري في ما بين الاقتصادات العربية، لم تقطع شوطاً مناسباً، بل لم تنجز حقاً[١٨].

فبعد مرور أكثر من أربعة عقود على محاولات التنمية المنفردة للأقطار العربية يصطدم المرء بخيبة أمل وإحباط شديدين ويواجه مظاهر أزمة تنموية متباينة الحدة في كل من هذه الأقطار[١٩]. ومثل هذا الاستنتاج الصائب يستدعي التحري عن الأسباب التي قادت إلى هذه النتيجة على المستويين القطري والقومي وعلى الصعيد العالمي. إذ إن مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية تسببت في هذه النتيجة، والتي سنحاول البحث فيها في موقع آخر[٢٠].

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية، الذي شهد في السبعينات نمواً سريعاً بسبب الزيادة الكبيرة في كميات استخراج وتصدير النفط الخام وفي ارتفاع أسعاره، كان تقليص كميات تصدير وانخفاض أسعار النفط الخام أيضاً السبب في تذبذب أو حتى تراجع الناتج المحلي الإجمالي كثيراً في الثمانينات. فقد شهد عاما

---

(١٨) محمد محمود الإمام، «التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين»، مجلة **المستقبل العربي**، بيروت، العدد ٨، ١٩٩٠، ص ٣٦ ـ ٥٩؛ والإمام، «العمل الاقتصادي العربي المشترك ـ مراجعة نقدية ودور الصيغ الشمولية والفرعية»، **ندوة التنمية في الوطن العربي ـ** عمان، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة. أيار (مايو) ١٩٩٠؛ ومرسي، «الإنماء التكاملي العربي»، مصدر سابق، ص ٤، وامام، «التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين»، مصدر سابق.

(١٩) **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مصدر سابق، ص ١٣٥ ـ ١٥٧.

(٢٠) مرسي، «الإنماء التكاملي العربي»، مصدر سابق، ص ٤.

١٩٨٧ و١٩٨٨ انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته ١٢,٥٪ و٢٠,١٪ على التوالي مقارنة بعام ١٩٨١[٢١].

وبسبب نسب الزيادة السنوية العالية في نمو السكان في الأقطار العربية، باستثناء فلسطين[٢٢]، والتي تراوحت بين ٤,٠٪ و ٢,٧٪ بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٨، فإن متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بشدة في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ حيث بلغت نسبته ٢٦,٥٪ و ٣٤,٨٪ على التوالي مقارنة بعام ١٩٨١[٢٣].

وتبدو الصورة أكثر سوءاً بالنسبة إلى بنية الناتج المحلي الإجمالي حيث شهدت نسب مساهمات القطاعات الإنتاجية تذبذباً شديداً خلال العقدين المنصرمين. فالأرقام تشير إلى أن نسبة مشاركة القطاعات الإنتاجية الثلاثة (الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والزراعة) قد ارتفعت من ٥٢,٨٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٦٩,١ بالمئة عام ١٩٨٠، ثم انخفضت إلى ٤٠,١٪ في عام ١٩٨٧. ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تدهور أسعار النفط الخام في السوق الدولية، وإلى ازدياد كبير في دور التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي[٢٤].

ويشارك قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة عالية في إجمالي الناتج المحلي، وبخاصة لتلك الأقطار المالكة للنفط الخام والغاز الطبيعي. ويدلل هذا الواقع على ارتفاع درجة انكشاف الاقتصادات العربية للاقتصاد الدولي وحساسيتها البالغة إزاء قطاع النفط ومشكلاته على النطاق الدولي[٢٥].

ونتيجة لامتلاك بعض الأقطار العربية للثروة النفطية وغيابها عن البعض الآخر أولاً، والتباين في حجم السكان ثانياً، والاختلاف النسبي في مستويات تطورها ثالثاً، نشأت فجوة كبيرة في مستويات متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي خلال العقد الثامن، ثم تقلصت قليلاً في العقد التاسع. ففي الوقت الذي بلغ متوسط حصة الفرد الواحد في أكثر الأقطار العربية فقراً، في جيبوتي واليمن الشمالي والجنوبي قبل الوحدة والصومال والسودان مثلاً، حوالي ١٥٦,٠، ١٦٤,٩، ١٧٢,٨، ٢٢٧,٢ و ٢٧٥,٨ دولاراً أمريكياً على التوالي في عام ١٩٧٥، بلغ متوسطه في العام نفسه بالنسبة لأغنى الأقطار العربية، دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والسعودية وليبيا على النحو الآتي

---

(٢١) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨، الجزء الثاني، الجداول التجميعية**، الكويت، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٧.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ١٢٠.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٨.

(٢٤) مرسي، «الإنماء التكاملي العربي»، مصدر سابق، ص ٤.

(٢٥) عبد الوهاب حميد رشيد، **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤، ص ٥٩ـ ٦٤، (الدراسات الاقتصادية).

على التوالي: ١٧٨٥٢,١، ١٢٠٧٨,٠، ٩٨٧٧,٨، ٥٤٧٣,٥ و ٥٢٥٤,٣ دولاراً أمريكياً. وقد تغيرت هذه اللوحة في عام ١٩٨٧ على النحو الآتي: جيبوتي ٢٦٠,٠، الصومال ٢١٧,٥، اليمن الشمالي ٤٤٦,٨، اليمن الجنوبي ٤٦٠,٠، السودان ٤٨٥,٣ دولار أمريكي؛ في مقابل دولة الإمارات العربية المتحدة ١٦٤١٢,٨، قطر ١٣٣٨٢,٠، الكويت ١٠٤٣٠,٨، ليبيا ٦٢٦٤,٤، والسعودية ٥٠٦٧,٨ دولار أمريكي. وقد تراوح الفارق بين أعلى وأدنى متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٧ بين ١١٤ و ٩٦ ضعفاً على التوالي[٢٦]. ويفترض أن نشير إلى أن حرب الخليج قد تسببت في إحداث تغييرات ملموسة في هذه اللوحة بسبب الخسائر المالية الكبيرة وتكاليف الحرب الباهظة التي تحملتها الدول العربية أساساً، ولكننا لا نمتلك بعد المعطيات الضرورية للتحليل.

ويجب أن يضع المرء في اعتباره بأن استمرار مثل هذا الوضع يجلب معه مضاعفات سياسية واجتماعية كبيرة جداً ومؤثرة سلباً على العلاقات العربية ـ العربية، وعلى اتجاهات التعاون والتنسيق الاقتصادي العربي وعلى قضية الوحدة العربية بشكل خاص، وعلى الحياة السياسية في كل بلد عربي. والتمايز الصارخ في تكوين وتوزيع الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية وفي متوسط حصة الفرد الواحد منه سنوياً لا يوضح بمفرده حقيقة سوء توزيع وإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة في كل قطر عربي، كما لا يكشف عن سوء استخدامه. وهي بحاجة إلى دراسات خاصة لكي يتعرف المرء على عمق المشكلة واحتمالاتها القادمة. واقترنت السنوات الأخيرة بتدهور بالغ في مستوى حياة ومعيشة شعوب الأقطار العربية، وبخاصة تلك التي تراكمت بذمتها الديون العالية مثل مصر والجزائر والمغرب والعراق وتونس وسورية، إضافة إلى جيبوتي والصومال واليمن وغيرها. ولكنها شهدت في الوقت نفسه بروز مجموعة من أصحاب الملايين واغتناء فئات البيروقراطية والمقاولة المتنفذة. وتنامت في الفترات الأخيرة البطالة المكشوفة والمقنعة بنسب عالية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبخاصة بين النساء. وبلغ حجم القوى العاملة في الأقطار العربية في عام ١٩٨٧ حوالى ٥٦,٥ مليون نسمة، أي بحدود ٢٧,٩ بالمائة من إجمالي سكان الوطن العربي حيث بلغ تعداده في العام نفسه ٢٠٢ مليون نسمة[٢٧]. وهي نسبة واطئة عموماً، خاصة وأن نسب النمو السنوية للسكان فيه عالية. ويفترض أن ننبه إلى أن هذا الرقم لا يكشف عن واقع البطالة المقنعة والمنتشرة جداً، كما لا يكشف عن أن نسبة النساء العاملات لا تتجاوز ١٠ في المائة من مجموع العاملين فعلاً، باستثناء بعض الأقطار العربية حيث تشارك المرأة بنسبة أعلى وبخاصة في النشاط الريفي[٢٨]. وأن نسبة عالية من هؤلاء العاملين يشتغلون في الزراعة

---

(٢٦) **الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧**، مصدر سابق، ص ٨.
(٢٧) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨**، مصدر سابق، ص ٣.
(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٥١ ـ ٥٣.

والخدمات الاجتماعية وفي أجهزة الدولة الحكومية، بما فيها أجهزة الجيش والشرطة والأمن الواسعة الانتشار. كما أن نسبة عالية من هؤلاء العاملين ينخرطون في خانة القوى العاملة غير الماهرة[٢٩]. وعدا ذلك فالرقم الإجمالي لا يوضح حقيقة التوزيع غير المتجانس للقوى العاملة فعلاً في الأقطار العربية[٣٠].

وتشير جملة من المعطيات الاقتصادية إلى حالة التخلف الشديدة في القوى المنتجة عموماً والتي تتجلى في المستوى الواطىء لإنتاجية العمل وارتفاع التكاليف وتدني حجم الإنتاج الإجمالي وقلة الفائض الاقتصادي المتحقق وإلى تخلف نوعية الإنتاج. وتزداد هذه الصورة تشوهاً عند استثناء قطاع النفط الخام الذي يتميز بمستوى متقدم نسبياً[٣١].

ويتجلى الضعف الشديد للاقتصادات العربية في عجز القطاع الزراعي عن تلبية حاجات الاستهلاك المحلي للغذاء، والصناعة الوطنية للمنتجات الزراعية الأولية. وهذه الحالة تجبر حكوماتها على زيادة استيراداتها السلعية للمنتجات الزراعية سنة بعد أخرى وتوجيه موارد مالية كبيرة لهذا الغرض، والتي تساهم بدورها في زيادة مديونيتها الخارجية وانكشافها المحفوف بالمخاطر على الخارج. وترتبط هذه الحصيلة بالسياسات الاقتصادية لحكومات هذه البلدان وعجزها عن تنفيذ الإصلاح الزراعي والبطيء في ادخال التقنيات والأساليب الحديثة في الزراعة وتدهور خصوبة مساحات جديدة سنوياً من الأراضي الزراعية وتنامي الهجرة من الريف إلى المدينة، وبخاصة بين الشباب والنقص الكبير في الخدمات الإنسانية الضرورية لحياة الفلاحين والريف.

ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بأن الوطن العربي يعتبر من أكبر مناطق العالم اعتماداً على المصادر الخارجية للغذاء، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد الواحد من صافي الواردات الزراعية عام ١٩٨٦ حوالي ٨٤ دولاراً في مقابل ٥٨ دولاراً في القارة الأوروبية و١١ دولاراً في آسيا و٤,٢ دولارات في أفريقيا[٣٢].

وإذ بلغت قيمة الواردات الزراعية العربية في عام ١٩٨٠ حوالي ١٨٥٤٧ مليون دولار أمريكي، ارتفعت إلى ٢٥٢٧٧ مليون دولار عام ١٩٨٤، ثم انخفضت في عام ١٩٨٦ إلى ١٩٣٩٢ مليون دولار أمريكي[٣٣].

---

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٥٤.

(٣٠) **المصدر نفسه**.

(٣١) **العراق**، جريدة يومية بغدادية، العدد ٤٤٠٦، ٨ تموز (يوليو) ١٩٩٠، «ملخص تقرير بنيتو كراكسي حول ديون بلدان العالم الثالث»، ص ٣.

(٣٢) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨**، مصدر سابق، ص ٦٢.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٢.

وقد شكلت السلع الزراعية الغذائية الرئيسية ثلاثة أرباع ما تستورده الأقطار العربية من السلع الزراعية...، وتجاوزت قيمتها ١٤ مليار دولار عام ١٩٨٦[٣٤]، وأصبحت الصادرات الزراعية العربية تشكل ١ : ٥ من إجمالي استيراداتها الزراعية تقريباً[٣٥]. وفي الوقت الذي اضطرت بعض الأقطار العربية إلى أخذ القروض المالية من الخارج لقاء نسب فوائد عالية بحيث ارتفعت مديونيتها إلى حوالي ١١٦ مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام ١٩٨٧، (وهذا الرقم لا يتضمن ديون العراق الكبيرة)[٣٦]، فإن أقطاراً عربية أخرى عمدت إلى تقديم القروض المالية للمؤسسات الدولية بنسب فوائد منخفضة، وإلى توظيف رؤوس أموالها في نشاطات اقتصادية أجنبية هامشية في الغالب الأعم. إذ بلغت تلك التوظيفات في عام ١٩٨٨ ما يزيد على ٣٤٢ مليار دولار أمريكي، إضافة إلى ودائع عربية أخرى تقدر بـ ١٧ مليار دولار في عام ١٩٨٧[٣٧].

وبالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الأقطار العربية، فإن حكوماتها توجه سنوياً موارد مالية طائلة لأغراض التسلح. وهي مشكلة خاضعة لثلاثة اعتبارات:

- استمرار العدوان الاسرائيلي على الأقطار العربية واحتلالها المستمر لأراضي الضفة والقطاع، والجولان السورية وتهديدها الدائم بابتلاع جديد للأراضي العربية.

- استمرار سباق التسلح في المنطقة الذي تدعمه المجمعات الصناعية العسكرية في العالم.

- اعتماد العديد من حكومات الأقطار العربية أسلوب القوة والعنف والتهديد باستخدام القوة العسكرية لحل مشكلاتها الداخلية والإقليمية.

وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن قيمة استيرادات الأسلحة لمجموعة الأقطار العربية في السنوات الأخيرة قد ارتفعت بوتائر عالية. في الوقت الذي بلغت قيمة استيرادات السلاح لإثني عشر قطراً عربياً ٩٣٢٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٠، ارتفعت في عام ١٩٨٧ إلى ١٤٤٧١ مليون دولار. وإن الفترة الواقعة بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ كلفت خزائن الأقطار العربية الاثني عشر ما قيمته ١٢٠٨١٦ مليون دولار أمريكي[٣٨]، أو بمعدل سنوي قدره

---

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٦٢ و١٢٢.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٦٢.

(٣٦) هنري عزام، «تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الخارج»، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **ندوة إعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في الخارج للمنطقة العربية**، الكويت ١ ـ ٣ نيسان (ابريل) ١٩٨٩، الجدول ٣، ص ١٤.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٤؛ ومرسي، «الإنماء التكاملي العربي»، مصدر سابق، ص ١٥.

(٣٨) ميد MEED، تقرير خاص، الدفاع في الشرق الأوسط، ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ٤؛ الدول العربية الاثنتا عشرة المشار إليها هي: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، السعودية وسوريا.

١٤٦٠٨ مليون دولار تقريباً[٣٩]. كما تشير المعلومات المتوفرة إلى أن ثلاث دول عربية أخرى هي دولة الإمارات العربية المتحدة واليمنان الشمالي والجنوبي قد استوردت أسلحة بلغت قيمتها ٣٩٥٥ مليون دولار أمريكي خلال الفترة بين ١٩٨٣ و١٩٨٧[٤٠]. هذا مع العلم بأن هذه الأرقام لا تتضمن النفقات العسكرية الأخرى التي تزيد عن هذه الأرقام بنسبة عالية. كما أنها لا تتضمن الموارد السنوية الموجهة للتصنيع العسكري في العديد من الأقطار العربية.

بعد كل هذه المعطيات يستطيع المرء صياغة الإجابة الشافية حول الأسباب الحقيقية الكامنة وراء فشل جهود التنمية في تحقيق أهدافها المأمولة، وعوامل الأزمة الراهنة التي تمر بها عملية التنمية القطرية والقومية في الأقطار العربية، إذ إنها تبقى محصورة في واقع السياسات الاقتصادية العربية التي لا تأخذ مصالح الأمة العربية بنظر الاعتبار، وتتميز بسيطرة الذهنية الطبقية والإقليمية الضيقتين على كامل علاقاتها وسلوكها في الداخل والخارج، وخضوعها، إلى حدود بعيدة ومتباينة من دولة إلى أخرى وبشكل نسبي، إلى سياسات الاستعمار الجديد.

ثالثاً: واقع التعاون والتنسيق الاقتصادي العربي

شهد العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال الأعوام التي أعقبت تأسيس الجامعة العربية حتى الآن سلسلة من المحاولات والنشاطات الموجهة إلى إقامة أشكال عديدة من التعاون والتنسيق الاقتصادي الثنائي والمتعدد الأطراف[٤١]. ومرت هذه التجربة الطويلة بمراحل ثلاث على مستوى الفكر والتشريع والقرارات أولاً، وتالياً على مستوى الممارسة بدرجة أقل كثيراً. واتخذ النشاط المشترك صفة الالتحاق الطوعي بالاتفاقيات التي تقررها الجامعة العربية أو المجالس والهيئات التي تنبثق عنها أو ترتبط بها. وكانت قرارات وتوصيات المجالس والهيئات لا تمتلك صفة الإلزام، بل هي استشارية فحسب.

المرحلة الأولى: استغرقت هذه المرحلة الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٦٤، حيث تم في نهايتها عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وأقيم على أساسها مجلس الوحدة الاقتصادية.

---

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ٤.

(٤٠) ملاحظة: تأسست جامعة الدول العربية في ٢٢ ـ آذار (مارس) ١٩٤٥ من قبل سبع دول عربية، ثم ازدادت عضويتها فوصلت إلى (٢١) دولة في عام ١٩٨٧، إضافة إلى (دولة فلسطين) منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني التي احتلت مكانها في عام ١٩٨٩؛
دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي، مصدر سابق؛ عبد الوهاب حميد رشيد، **التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة**، ط ١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

(٤١) **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مصدر سابق، بحث الدكتور أحمد مراد فارس.

واستند النشاط الاقتصادي طيلة سنوات هذه المرحلة إلى فكرة أساسية كانت تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وتحرير التجارة من القيود المفروضة عليها بسبب الكيانات القطرية المستقلة، باعتبارها الخطوة الأولى على الطريق الوحدوي الطويل. ورغم الفوائد الجزئية التي أمكن جنيها من ممارسة هذه الآلية، فإنها من حيث المبدأ لم تكن تمثل الخطوات الفعلية اللازمة لتأمين آلية عمل جمركية تنطلق من الواقع الذي تعيشه اقتصاديات هذه الأقطار المتماثلة لتحقيق المهمات المنشودة. كما كانت سياسات الحكومات العربية، كما هي عليه اليوم إلى حدود غير بعيدة، مرتبطة بـ ، أو خاضعة إلى هيمنة شديدة من جانب الدول والاحتكارات الرأسمالية التي كانت تعرقل وتحبط تلك الوجهة بتخريبها من الباطن من خلال بعض الحكومات العربية، رغم أن هذه الفترة قد شهدت ممارسة سياسة وطنية جديدة في التعاون مع الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية بالضد من إرادة الدول والشركات الرأسمالية الاحتكارية. ويتذكر المرء بارتياح كبير سياسات مصر وسوريا بشكل خاص في هذا الصدد خلال سنوات العقد السادس، رغم الخلل والنواقص التي كانت تعتريها.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي امتدت بين عامي ١٩٦٤ ـ ١٩٨٠، أي بين إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية وانعقاد المؤتمر الحادي عشر للقمة العربية في عمان. وكانت الأقطار العربية قد شهدت خلال تلك السنوات جملة من الأحداث السياسية التي كانت لها نتائج وعواقب اقتصادية واجتماعية مهمة، أبرزها اندلاع حرب حزيران وحرب اكتوبر وعقد اتفاقية كامب ديفيد، إضافة إلى إجراء عمليات التأميم الكلي أو الجزئي لموارد النفط الخام في بعض الأقطار العربية والفورة النفطية التي رافقت سنوات العقد الثامن، وما أطلق عليه فترة «الفوائض المالية العربية»!

وتم في هذه الفترة عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ومحاولات التكتل الاقتصادي الاقليمي بين عدد من الأقطار العربية. وفي إطار التشريع قطعت الأقطار خطوة مهمة إلى أمام في سعيها لإقامة السوق المشتركة بهدف إزالة العوائق أمام حركة انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة، إضافة إلى تنشيط حركة التبادل السلعي. إلا أن عضوية السوق كانت محدودة جداً، إذ وقعت على الاتفاقية حتى عام ١٩٧٧ ست دول عربية فقط[٤٢].

وقد أقيمت خلال هذه المرحلة مجموعة من المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة العائدة لقطاع الدولة والقطاعين الخاص والمختلط[٤٣]. كما أقيمت مجموعة من المشاريع العربية ـ الدولية، أي بمشاركة رؤوس أموال أجنبية وعربية[٤٤].

---

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٣١.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) رشيد، **التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة**، مصدر سابق، ص ٨٠ ـ ٩١.

ورغم الأهمية الكبيرة للمشروعات العربية المشتركة، التي ساعدت عوائد النفط الكبيرة في هذه الفترة على إقامتها، ودورها البارز في تنشيط التنسيق الاقتصادي العربي، فإنها كانت قليلة، كما كانت العناية بها ضعيفة. ولا يمكن المرء أن يستبعد وجود رغبة لدى البعض في إفشال التجربة. فقد وضعت هذه المشاريع تحت رحمة الأجهزة والأساليب الإدارية البيروقراطية المتخلفة، وخضعت لاستنزاف كبير في مواردها المالية وممارسة سياسة بذخية ذات طبيعة إقطاعية. وانعكس كل ذلك سلبياً على حصيلة نشاط هذه المنشآت الحديثة في أبرز مؤشراتها الاقتصادية.

وسجلت هذه الفترة لمجلس الوحدة الاقتصادية تأكيده على مداخل أساسية للتعاون والتنسيق الاقتصادي العربي، إذ كان يسعى إلى إرساء أسس معينة لتطوير العمل العربي المشترك التي اصطدمت بجدار سميك من المصالح المتناقضة للفئات الحاكمة والضغوط الخارجية المانعة[٤٥].

المرحلة الثالثة: تزامنت هذه المرحلة مع صدور قرارات الوثائق الثلاث الأساسية عن مؤتمر القمة العربية الحادي عشر، الذي عقد في عمان في الفترة الواقعة بين ٢٥ و٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٠، وهي: ميثاق العمل الاقتصادي القومي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وعقد التنمية العربية لدعم الأقطار العربية الأقل تطوراً. كما تضمنت في ما بعد اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية.

وصاغت هذه القرارات، من حيث الفكر والتشريع، تصوراً متقدماً وشمولياً للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وهي تتضمن معالجات جادة للوضع الراهن وتخطط للمستقبل باتجاه التكامل والوحدة الاقتصادية العربية. وبهذا المعنى جاءت قرارات قمة عمان حالة جديدة وموقفاً متميزاً بالعمق والشمولية. وهي تجسيد لرغبات وآمال المشرع في الارتقاء بالعمل العربي المشترك إلى مستويات جديدة وطموحة. ولكنها لا تعبر عن الواقع الموضوعي القائم وعن حالة التدهور السياسي التي كانت تميز الأوضاع حينذاك في الأقطار العربية كافة. وعلى العموم فقد كانت هذه القرارات تتضمن جانبين: فهي من جانب كانت، وما تزال، تعبر عن طموح مشروع لدى الشعوب العربية في سبيل الوحدة العربية، حاول المشرع صياغتها للضغط على الحكومات العربية التي أقرت تلك الوثائق للالتزام بها وتنفيذها. أي أنها أصبحت أداة كفاحية بيد الشعوب العربية للنضال في سبيل الأهداف الواردة فيها. وهي في الوقت نفسه تتضمن رفضاً للواقع القائم وتجاوزاً له وسعياً لتغييره. ولكنها كانت أيضاً ابتعاداً عنه بسبب غياب أهم مستلزمات تحقيق تلك الوثائق، وبخاصة الشرط السياسي. فالنظم العربية، التي أجبرت تحت ثقل ظروف معينة، الموافقة على تلك القرارات، كانت وما تزال تتميز بهيمنة (١) الروح الاقليمية الضيقة؛ و(٢) الروح المناوئة

---

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٨٤ ـ ٨٧؛ الإمام، «العمل الاقتصادي العربي المشترك»، مصدر سابق، ص ٢٦ ـ ٣٧؛ مرسي، «الإنماء التكاملي العربي»، مصدر سابق، ص ١٩ ـ ٢٠؛ فارس، مصدر سابق، ص ٢٤٢؛ **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مصدر سابق، ص ٢٤٢.

للديمقراطية وبالاستبداد؛ و(٣) بسيطرة المصالح الطبقية الضيقة على سياساتها وبالابتعاد عن مصالح وطموحات الجماهير؛ و(٤) بتبعية متباينة القوة والعمق للسياسات والمصالح الاقتصادية للدول والاحتكارات الأجنبية. والدليل على صواب وجود مثل هذه المعوقات الأساسية تقدمه الحياة ذاتها. فبعد مرور أكثر من عقد على صدور تلك القرارات لا نجد أي ممارسة لها أو تنفيذاً لبنودها بل تعيش الأمة العربية حالة من التمزق والتشرذم والصراعات المنهكة لها جميعاً.

ويمكن المرء أن يتلمس ذلك في غزو العراق لدولة الكويت وما أعقب ذلك الغزو من نتائج مدمرة وإحباط لا مثيل له، وبخاصة في أعقاب حرب الخليج.

إن المعطيات المتاحة حول العمل العربي المشترك تؤكد ما يلي:

ـ لا يشكل التبادل التجاري العربي ـ العربي سوى نسبة ضئيلة جداً من إجمالي التبادل التجاري الخارجي. فقد بلغت نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية في خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ أقل من ٨٪. أما الصادرات البينية للأقطار العربية فلم تتجاوز خلال الفترة المذكورة ٨,٣٪، و٦,٧٪ لاستيراداتها البينية[٤٦].

ـ يشكل مجموع رؤوس الأموال الموظفة في مشاريع اقتصادية عربية ـ عربية نسبة قدرها ٤٠,٦٪ (١٤,٣ مليار دولار) من إجمالي رؤوس الأموال العربية الموظفة في مشاريع اقتصادية عربية ودولية (٣٦ مليار دولار). والمبلغ الأول موزع على ٤٣٩ مشروعاً عربياً ـ عربياً، في حين وزعت بقية التوظيفات (٢١ مليار دولار أمريكي) على ٣٩١ مشروعاً عربياً ـ دولياً[٤٧].

ـ محدودية التعاون بين مراكز البحث العلمي والجامعات العربية وفي تبادل الخبرة والمعارف والبعثات الدراسية.

ـ تعرض العمال والمستخدمين العرب العاملين في الأقطار العربية إلى مصاعب جمّة ومضايقات مستمرة وإلى انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية، ليصبحوا ضحايا للصراعات السياسية في ما بين الحكومات العربية.

ـ استمرار اعتماد الاقتصاد العربي على التجارة الخارجية وتشوه بنيته الداخلية، إضافة إلى اتساع الفجوة في المدخولات بين الطبقات الكادحة وتلك التي تملك وسائل الإنتاج الأساسية، وبين الدول العربية الغنية بالنفط وغير المالكة لهذه الثروة الخام، وبين الأقطار العربية عموماً والدول الصناعية المتقدمة. وينطبق هذا الأمر أيضاً على عدد مهم من المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

ـ وتتسبب التنمية المنفردة في ارتفاع تكاليفها وفي تقليص إمكانيات العمل العربي

(٤٦) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨**، مصدر سابق، ص ١٢٥.
(٤٧) مرسي، «الإنماء التكاملي العربي»، مصدر سابق، ص ٢٦.

المشترك، وتزيد من إمكانية النشاط الاقتصادي المتعدد الجوانب للشركات الرأسمالية الاحتكارية المتعددة الجنسية.

رابعاً: نحو تنمية تكاملية في أقطار الوطن العربي

تمر الأمة العربية بفترة عصيبة وكالحة في تاريخها الحديث. ويبدو أن من العبث أو الإغراق في الوهم عندما يتحدث المرء ـ بعد غزو واحتلال الكويت ثم الحرب الخليجية وما ترتب عنها من نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وأخلاقية وعسكرية ـ عن أهمية العمل العربي المشترك، عن التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي، وعن عملية الوحدة الاقتصادية العربية. إلا أن أحداث الوطن العربي خلال العامين المنصرمين تؤكد بأن شعوب الأمة العربية ملزمة اليوم وأكثر من أي وقت مضى بأن تستعيد توازنها الذي أخلت به تلك الأحداث، والانكباب على دراسة تجارب السنين المنصرمة بصدد العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية في مختلف المجالات لاستخلاص الإستنتاجات والدروس وتشخيص جوانب القوة ومواطن الضعف التي رافقت المسيرة والعمل على صياغة أولية للاتجاهات الأساسية لمسيرة العملية التكاملية حالياً وفي قادم الأيام.

وأبرز استنتاج تفرزه المسيرة المنصرمة يتجلى في الكوارث التي لحقت الأمة العربية في مختلف الأقطار العربية من جراء غياب الحياة الديمقراطية وسيادة حكم الاستبداد والدكتاتورية العسكرية والفردية، وغياب المؤسسات الدستورية أو شكلية وجودها ومصادرة مضامينها الديمقراطية، أي غياب دولة القانون الديمقراطية والانتهاكات الفظة لحقوق الإنسان. وفي مثل هذه الأجواء حيث تلعب أجهزة الأمن والاستخبارات دوراً أساسياً في الحياة العامة وتتدخل في شؤون الناس اليومية وتتحكم بإرادتهم وتضعهم تحت ضغط الخوف الدائم من العقاب الحكومي لنميمة شريرة، وحيث تغيب العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون، يتعذر على الإنسان أولاً والمجتمع عموماً أن يشاركا بصورة حرة ومسؤولة وواعية في عملية التنمية الوطنية والقومية. ويبقى هاجس الإنسان الأساسي يتلخص لا في دور المجتمع في إقرار وتنفيذ ومراقبة تنفيذ هذه العملية في البلاد أساساً، على أهميته، بل في تحريه عن الكيفية التي يستطيع بموجبها التخلص من عيون السلطة وإنقاذ جلده... الخ. ويمكن تجارب شعوب عديدة وبخاصة، شعوب الاتحاد السوفياتي السابق ودول أوروبا الشرقية وبلدان أخرى مماثلة، إضافة إلى تجارب الشعوب العربية، أن تقدم الدليل القاطع على ذلك. إن ما يجري في الغرب ليس هو النموذج المنشود لهذه البلدان، حيث تتحقق التنمية على حساب الشعوب ولصالح الفئات المالكة لوسائل الإنتاج الأساسية، وحيث يعيش الملايين من البشر تحت خط الفقر، وحيث تكون الديمقراطية مقننة بالشكل الذي تخدم فيه مصالح تلك الأقلية وتحافظ على ديمومة النظام الاستغلالي. ولكنها في الوقت نفسه تمنح السكان بعض تلك الحقوق التي انتزعت عبر نضال بشري طويل وأصبحت جزء من المعايير الحضارية، ولكنها لا تهدد النظام الاستغلالي القائم.

إن حياة المجتمع القائمة على الشرعية والمؤسسات الدستورية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان السياسية والمدنية وضمان العدالة الاجتماعية يمكنها أن ترسي أيضاً آليات عقلانية تربط بين النمو الاقتصادي والتطور البشري المتعدد الجوانب، وأعني بذلك تطور مستواه التعليمي والثقافي والصحي وتحسين ظروف عمله وتوفير فرص العمل المناسبة أمامه وضمان حريته الشخصية وحياته، ومساهمته في رسم وإقرار وتنفيذ السياسات الاقتصادية للبلاد، وبالتالي اندفاعه لخدمة المجتمع الذي يساهم في توفير كل ذلك له. وبعكس ذلك تكون مأساة الإنسان الفرد والمجتمع كبيرة جداً ونتائجها الآنية وذات المدى البعيد مدمرة. والديمقراطية لا تعني التعددية السياسية والتداول الديمقراطي للسلطة والحوار البناء بين قوى المجتمع واحترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، فحسب، بل تعني أيضاً الديمقراطية في المؤسسات والمنشآت الاقتصادية ومواقع العمل لأبناء المجتمع بأسره. إن هذه كلها تفتقدها شعوب الأمة العربية. ومن هنا تتأتى أهمية نضالها الأول في سبيل الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقامة القانون الديمقراطي.

وفي سبيل إنجاح عملية التنمية القومية المشتركة وتعبئة الناس والموارد لصالحها يتطلب أن تولي حكومات الأقطار العربية عناية خاصة بالتنمية الوطنية وبتحقيق التفاعل والانسجام والتوازن بين العمليتين، باعتبارهما عملية واحدة وتهدف إلى تأمين غاية واحدة. إذ لا يكفي الاعتقاد بالقدرة على حل التناقضات بين العمليتين من خلال إهمال المصالح الآنية للجماهير أو اعتماد الوطنية والقومية والحماس السياسي للقضية، أو ممارسة الأساليب الإدارية والبيروقراطية الجامدة واللاإنسانية في تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في القيادات السياسية للدولة. كما أن العناية المناسبة بالحاجات الوطنية أو القطرية لا تعني بأي حال إهمال أو إلحاق الأذى بالقضايا القومية والتنمية القومية والمصالح المشتركة، أو انتصاراً للنظرة الاقليمية الضيقة. ويفترض أن لا تطرح الأمور بصورة متطرفة بحيث تفرض المفاضلة بين القطري والقومي والاضطرار للأخذ بأحدهما وإهمال الآخر. إذ إن العلم الاقتصادي والتقنيات الحديثة من جانب والوعي السياسي والاجتماعي بجوهر العملية وآفاقها من جانب آخر، يساعدان على ممارسة عملية المقاربة بين المهمات في ضوء الإمكانيات ووضع بدائل عدة تسمح باختيار الأمثل والأكثر واقعية منها الذي يجمع بشكل جيد بين المصالح الوطنية والقومية عبر تخطيط العملية وربطها بشكل عقلاني مع آليات أو قوانين السوق[٤٨]. ومع الأسف فإن هذه المتطلبات غير متاحة حالياً وبالقدر الكافي في الأقطار العربية عموماً وتسود مكانها أساليب وأدوات أخرى متخلفة وعفوية، غير إنسانية، واستبدادية. ومن شأن التنمية القومية التكاملية أن تحقق عملية اندماج عربية ـ عربية مبرمجة ومنظمة ومتدرجة، وأن توفر للاقتصادات العربية القطرية الراهنة أفضليات كثيرة

---

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص ٤.

كتب عنها الكثير، شرط أن تمارس حكومات تلك البلدان سياسات اقتصادية واقعية ومسؤولة[٤٩].

إن جوهر عملية التنمية القومية ينطلق من فكرة أساسية هي أن هذه العملية الاقتصادية يفترض فيها خلق الوحدة والحركية في جميع مراحل عملية إعادة الإنتاج الاجتماعية. وبتعبير آخر فإن عملية التكامل الاقتصادي يجب أن تنطلق من استراتيجية تنمية قومية شاملة، وأن تتعامل معها على أنها بنيان واحد قائم على أساس واحد ومكون من مجموعة طوابق. وتلك الطوابق هي بمثابة التنمية الوطنية لكل قطر عربي. وهي تتطلب عملية تعبئة وتوزيع واستخدام عقلانية للاستثمارات والموارد البشرية قطرياً وقطاعياً. كما تستوجب تحقيق الربط العضوي بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المنشودة. وأن هدف التنمية النهائي ليس إجراء تغييرات جذرية في بنية الاقتصادات والمجتمعات العربية الراهنة فحسب، بل وتوفير ظروف عمل وعيش إنسانية لأبناء المجتمع العربي. وبضمنها إزالة الحيف والاستغلال والتجاوزات على حقوقه التي يعاني منها منذ قرون حتى الآن.

ويفترض أن تستند عملية التنمية العربية المشتركة إلى الاتجاهات والأدوات الضرورية التالية:

- تدخل الدولة في توجيه حركة الاقتصاد الوطني وفي وضع البرامج التنموية ذات الخطوط العامة التي تسهم في إعطاء تصور واقعي عن وجهة وضرورات التنمية العربية المشتركة، دون وضع العقبات والعراقيل البيروقراطية في طريق النشاط الاقتصادي؛

- قيام قطاع الدولة بدور أساسي ومباشر في عملية التنمية العربية المشتركة، وبخاصة في مجال استغلال الثروات الوطنية وإجراء التنقيبات وإقامة مشروعات الصناعات الاستخراجية وإنتاج الطاقة والهياكل الارتكازية الأساسية، وكذلك في عدد مهم من الصناعات الإنتاجية والاستهلاكية الأساسية المرتبطة بحياة الناس مباشرة؛

- إيلاء عناية مناسبة بالقطاعين الخاص والمختلط وتوفير مستلزمات تطورهما المستمر ومساهمتهما الواسعة والجدية في عملية التنمية دون وضع العقبات في طريقهما أو الحد غير المبرر من نشاطهما، وتأمين إمكانية التنسيق بين هذين القطاعين وقطاع الدولة والقطاع التعاوني لأداء كل منها دوره في هذه العملية، مع ضمان نوع من التكامل في نشاطاتها؛

- استخدام فعال لآليات السوق الداخلية لضمان معدلات نمو مناسبة وتأمين الحركة اللولبية الصاعدة في الإنتاج وفي بقية مراحل عملية إعادة الإنتاج الاجتماعية؛

- استخدام التخطيط الاقتصادي كأداة متميزة في تحقيق التنسيق والتوزيع

---

(٤٩) **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مصدر سابق، بحث الدكتور عبد الحسن زلزلة، ص ١٤٣.

والاستخدام الأكثر عقلانية للموارد المحدودة المتاحة، مع تأمين الربط العضوي بين التخطيط وآليات السوق المحلية والدولية؛

ـ ضمان تخطيط العائلة والسيطرة النسبية على معدلات النمو السكانية السنوية بما يساعد على جعلها أدنى بكثير من معدلات النمو الاقتصادي، وبما يساعد على رفع مستمر لمتوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي السنوي. وليس من شك في وجود تفاوت كبير بين الأقطار العربية بصدد المسألة السكانية، وبالتالي يفترض التعامل معها على هذا الأساس. رغم أن الموضوع على المستوى القومي يفترض أن تمنح الحرية لحركة انتقال السكان، وبخاصة القوى العاملة؛

ـ انتهاج سياسة الادخار الشديد في الموارد المادية والمالية والقدرات الإنتاجية والطاقات الفنية وضمان حسن استخدامها ومساهمتها في تعظيم الثروات الوطنية؛

ـ فسح المجال أمام مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في المشاريع الاقتصادية العربية لضمان الحصول على مستوى مناسب من التقنيات الحديثة، وضمان التنسيق الممكن في إطار التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل مع الشركات الأجنبية وبنسب مناسبة. على أن تخضع هذه العملية لمعايير مدروسة تأخذ بالاعتبار مصالح الوطن بالدرجة الأولى. أما على صعيد التنسيق والتكامل القطاعي العربي فيمكن الإشارة إلى الاتجاهات التالية في ثلاثة قطاعات أساسية تشكل جوهر عملية التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي.

١ ـ التنمية الزراعية

يمتلك الوطن العربي مقومات كثيرة نسبياً تساعده على تحقيق تنمية زراعية متقدمة، يمكنها أن تسد حاجة شعوبها للسلع الزراعية الغذائية، النباتية والحيوانية والسمكية، إضافة إلى إمكانية توفير المواد الأولية الزراعية للصناعات المختلفة. إلا أن توزيع الطبيعة لهذه الخيرات والمقومات بين الأقطار العربية غير متجانس مع حاجاتها الراهنة ومع القوى البشرية فيها. إذ أصبح الأمن الغذائي العربي ومنذ سنوات طويلة مكشوفاً بشكل كبير على الخارج ومُستَنزفاً شديداً للموارد المالية. ومن هنا تنشأ الحاجة أيضاً إلى ممارسة الاستخدام الأكثر عَقلانية للأرض ومصادر المياه والظروف الطبيعية الأخرى في كل قطر عربي لصالح زيادة الإنتاج وتنويعه وتحسين معدلات الغلة وتوفير المواد الغذائية للاستهلاك البشري والمواد الأولية للتصنيع.

ويشترط هذا التوجه أن تقبل حكومات الدول العربية أساساً بالعمل العربي المشترك، الذي كان مرفوضاً من عدد كبير منها حتى الآن رغم الادعاء بغير ذلك. وأن تشكل استراتيجية القطاع الزراعي جزءاً عضوياً من استراتيجية التنمية القومية الشاملة، وأن تسعى إلى تأمين مجموعة من الأهداف الأساسية التي يمكن تكثيفها فيما يلي:

ـ إجراء تغيير ديموقراطي في علاقات الإنتاج الزراعي التي ما تزال سائدة أو ذات

تأثير كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للزراعة والريف، وفي بنية الإنتاج الزراعي وتأمين البرامج التي تحقق الاندماج والتكامل بين اقتصاد الريف والمدينة. وهذا يتطلب تطبيق قوانين ديمقراطية في الإصلاح الزراعي تؤمن التخلص من بقايا العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، بحيث تشكل أساساً جيداً لإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة؛

– ضمان التعبئة الواسعة والمستمرة للموارد المادية والمالية والبشرية والفنية المتوفرة، وتوجيهها لتحقيق التنمية الزراعية المتخصصة والواسعة في الأقطار العربية وفق عملية تقسيم عقلانية للعمل الاجتماعي في ما بينها وفي ضوء معايير المزايا النسبية، الاقتصادية منها والاجتماعية، في كل قطر عربي وفي ضوء حاجات التنمية الفعلية وإمكانياتها، وتؤمن التكامل المطلوب في إنتاجها وإشباع حاجات المجتمعات العربية القطرية، أي تأمين الحد المطلوب من الأمن الغذائي وتوفير ما يمكن تصديره إضافة إلى التنمية البشرية التي أصبح الريف بأمس الحاجة إليها؛

– إدخال التقنيات والطرق الحديثة في الإنتاج الزراعي وفي حياة الريف بما ينسجم مع حاجات التنمية وإمكانية استخدامها وتنميتها تدريجياً؛

– تنشيط القطاعين الخاص والتعاوني وقطاع الدولة في التنمية الزراعية العربية المشتركة، وممارسة سياسة التنسيق بين نشاط هذه القطاعات وفي مختلف فروع وقطاعات الإنتاج الزراعي، النباتي والحيواني وصيد الأسماك والغابات، وبما يتجاوب مع إمكانيات كل قطر عربي وحاجاته الوطنية والقومية. ومن الممكن الإشارة إلى أن قطاع الدولة يفترض أن يلعب دوراً أساسياً في عمليات الري والبزل واستصلاح الأراضي وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، التي يمكن أن يعرض عنها القطاع الخاص. وما من شك في أن القطاع التعاوني في الزراعة قادر على الإسهام الحقيقي في التنمية والتطوير الزراعي إذا ما توفرت له مقوّمات نشاطه. ويمكن أن تدرس بعناية كبيرة تجارب بعض الدول العربية القائمة وتجارب بلدان أخرى من العالم الثالث ومن الاتحاد السوفياتي سابقاً وبلدان أوروبا الشرقية، التي يمكن أن تكشف لنا عن مواطن الخلل والضعف فيها ومواقع القوة والحيوية التي تتحلى بها للاستفادة منها في بناء تجربة الأقطار العربية وفق الظروف الحسية في كل بلد عربي، دون أن نعرض عنها بحجة فشلها في البلدان «الاشتراكية». ويبقى الشرط الأساسي لنجاح التعاونيات مقترناً بطوعية كاملة في الانتماء إليها أو الخروج منها وفي سيادة أجواء الديمقراطية في تركيبها ونشاط أجهزتها والعلاقات الإنسانية القائمة فيها؛

– إجراء تغيير جذري مبرمج في حياة سكان الريف في ثلاثة اتجاهات:

١ ـ تحسين ظروف عمل وحياة الفلاحين وزيادة الخدمات الاجتماعية الأساسية وتقليص الفجوة تدريجياً مع مستوى الخدمات الأساسية في المدينة؛

٢ ـ زيادة مداخيل الفلاحين السنوية ورفع مستوى حصة الفرد الواحد من الدخل القومي وتعزيز القوة الشرائية بما يدعم توسيع وتنشيط الأسواق المحلية والإنتاج

الصناعي. وهذا يتطلب رسم سياسة سعرية عقلانية وأحياناً مدعمة من جانب الدولة لتحفيز الإنتاج بالنسبة لأهم المحاصيل الزراعية ذات المساس المباشر بمستوى معيشة السكان وبتنمية الإنتاج الصناعي؛

٣ ـ ضمان تخطيط العائلة الفلاحية، بما يساعد على تنظيم نسب نمو السكان في الريف وفق ظروف كل بلد. ويتطلب الأمر في هذا الصدد الإشارة إلى الأهمية القصوى في فتح أبواب انتقال الأيدي العاملة العربية بين الأقطار العربية لضمان إعادة التوازن السكاني إلى مناطق الوطن الواحد، وتأمين الاستفادة من الأيدي الفائضة في بلد لتغطية النقص في الأيدي العاملة في بلد آخر. ومع أن فترة ما قبل حرب الخليج عرفت ممارسة ضعيفة نسبياً لهذه السياسة، فإنها كانت خاضعة بشكل مخل للعلاقات السياسية اليومية المتقلبة لحكومات هذه الأقطار، والتي كانت تنعكس سلباً على حياة وحقوق واستقرار هؤلاء المواطنين. وقد تجلى ذلك بقوة عند اشتداد الخلافات وتدهور العلاقات مثلاً بين تونس وليبيا، أو بين مصر وليبيا. وأصبحت لا تطاق وغير إنسانية في أعقاب حرب الخليج. ويمكن المرء أن يتوقع، في حالة الأخذ بمثل هذه المقترحات أو غيرها، نشوء إمكانية لاستخدام أفضل للموارد المائية والأراضي الزراعية المتنوعة والمناخات المتباينة للأقطار العربية، وبالتالي تأمين استمرار الإنتاج الزراعي لفترات أطول وتنويع المحاصيل والمنتجات الزراعية وزيادة حجم الإنتاج الإجمالي عبر التنمية العمودية والأفقية.

ويمكن أن يتحدد هدف المرحلة الأولى من التنمية الزراعية العربية المشتركة، وعلى مدى عقد أو يزيد من السنين، في إشباع حاجة السوق المحلية إلى السلع المنتجة في الوطن العربي والكف عن استيرادها، والمشاركة في تصدير بعض أنواع السلع الفائضة عن الحاجة ثم يمكن بعدها تطوير هذا الهدف باتجاه الإنتاج لأغراض التصدير أيضاً. ويفترض أن تنجز دراسات علمية وميدانية عن حالة الطلب العربي والإقليمي والدولي على مختلف السلع الزراعية وعن السياسة الزراعية لمختلف الكتل والأسواق الدولية المشتركة لتأمين رؤية وسياسة واقعية في هذا المجال الحيوي. إذ علينا أن نتنبّه للصراعات الجارية بين دول المجموعة الأوروبية حول قضايا الإنتاج وموضوع الدعم الحكومي للفلاحين وسعي حكومات معينة لشطب هذا الدعم، في حين تناضل النقابات الفلاحية في سبيل استمراره.

٢ ـ التنمية الصناعية

تهدف التنمية الصناعية العربية المشتركة إلى تحقيق الاتجاهات التالية:

ـ استخدام أكثر عقلانية للموارد الأولية المتنوعة والغنية المطمورة في باطن الأرض العربية وعلى سطحها لبناء القاعدة الصناعية المادية الضرورية لأية تنمية اقتصادية ديناميكية حديثة ومستقلة، وفي سبيل تحقيق معدلات نمو رفيعة، أي من أجل خلق الحركة الذاتية المتطورة في عملية إعادة الإنتاج، وبما يسهم في الحفاظ على الثروات الأولية أطول

فترة ممكنة، وتقنين استخدامها، ويمنع تسربها الشديد نحو الخارج، ويدعم عملية تعظيم الثروة الاجتماعية؛

– الكف عن ممارسة العفوية في التنمية الوطنية والسائدة حالياً والمتميزة بالتماثل في إقامة المشاريع الصناعية في الأقطار العربية، وبالتالي عجز الأسواق العربية عن استيعاب منتجاتها والعجز عن تصريفها في الأسواق الدولية بسبب المزاحمة الشديدة التي تواجهها والجدران الجمركية التي تقيمها الدول الأخرى، وبخاصة المتقدمة منها، بوجه منتجات بلدان العالم الثالث عموماً والأقطار العربية على نحو خاص؛

– العمل من أجل تنفيذ برنامج مشترك يهدف إلى تنمية الصناعات الإنتاجية التي تتوفر لها مقومات إقامتها، وكذلك الصناعات الاستهلاكية، وبخاصة الصناعات الزراعية التي يمكن أن تسهم في ضمان إدخال التقنيات الحديثة المناسبة لتطوير منظم وواقعي للقوى المنتجة المادية والبشرية وتأمين الاستخدام العقلاني لها لرفع إنتاجية العمل وتقليص التكاليف وتحسين نوعية الإنتاج ورفع قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية وتأمين التموين الداخلي؛

– الكف عن إقامة الصناعات التجميعية التي تعتمد في إنتاجها على استيراد السلع نصف المصنعة من الدول الرأسمالية المتطورة والتي تستنزف المزيد من العملات الصعبة وتزيد من الارتباط البنيوي بالاقتصاد الدولي. كما أن القسم الأكبر من تلك الصناعات التجميعية التي أقيمت في الأقطار العربية لم يكن لها أسواق كبيرة داخل القطر ذاته أو على نطاق الوطن العربي، إضافة إلى عجزه عن المنافسة في الأسواق الدولية. والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مصر والعراق وسوريا والجزائر... الخ؛

– الاختيار الواعي لمستوى التقنيات التي يراد إدخالها في الصناعات العربية المشتركة لضمان القدرة على استخدامها بكفاءة عالية تتجلى في مستوى رفيع للإنتاجية والنوعية وقلة تعطل المنشآت الصناعية، إضافة إلى ضمان تطويع تلك التقنيات وفق الحاجات الملموسة؛

– وتتطلب عملية التصنيع العربي المشترك تأمين الموارد المالية والكفاءات العلمية والفنية والإدارية المتقدمة وتعبئة الجهود المشتركة لتنمية وتطوير البحوث العلمية والعملية وفق الحاجات الملموسة لاتجاهات التطور الصناعي على المستوى القومي، إضافة إلى ضمان التعاون الفعال على النطاق الإقليمي والدولي؛

وترد في هذا المجال أيضاً الأهمية القصوى لاستعادة العلماء والاختصاصيين العرب الذين هاجروا من الوطن أو هجّروا منه قسراً وتأمين الاستفادة القصوى منهم بعد ضمان مستلزمات عودتهم وإزالة العوائق التي ساهمت في هجرتهم؛

– وتبدو أمام الوطن العربي إمكانيات غير قليلة لم تستثمر بشكل مناسب حتى الآن لترويج التعاون الصناعي والفني مع بلدان العالم الثالث في منطقة الشرق الأوسط وفي خارجها والتي يمكن أن تساهم بفعالية في تنشيط الإنتاج الصناعي والتقدم الفني والتقني؛

ـ ومن أجل تحقيق التطور والتكامل الصناعي ـ الزراعي المنشودين وتنشيط حركة الأسواق العربية ـ العربية يتطلب إقامة شبكة متقدمة من الاتصالات الحديثة وبنوك المعلومات وشبكة واسعة من طرق المواصلات وبقية مشاريع الهياكل الارتكازية، وبخاصة مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية، التي لا تعتمد على النفط الخام فحسب، بل وعلى مصادر الماء والطاقة الشمسية، وشبكات واسعة من السكك الحديد لأغراض النقل السلعي؛

ـ ويتعين على الحكومات العربية وضع برامج مشتركة للتعليم الثانوي والمهني والجامعي والبحوث العلمية الصناعية بما يجعل منها أداة لتسريع التنمية وتأمين الفنيين لها؛

ـ ويفترض في هذا الصدد الابتعاد المسؤول عن إقامة تلك الصناعات أو اختيار تلك التقنيات والمواد الأولية التي تلحق أفدح الأضرار بالطبيعة والبيئة والإنسان في آن واحد. وليس خافياً على أحد الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة من جانب الدول الصناعية المتقدمة لجعل بلدان العالم الثالث، ومنها أقطارنا العربية، تقبل إقامة الصناعات الملوثة جداً للبيئة والتي ترفض هي إقامتها في بلدانها. وقد أعطت الانطباع لفترة غير قصيرة وكأنها لا تقف ضد تصنيع هذه البلدان!

٣ ـ التجارة الخارجية

يجسد قطاع التجارة الخارجية في أي بلد من بلدان العالم طبيعة ومستوى تطور ذلك الاقتصاد وبنيته الداخلية، كما يعبر عن طبيعة السياسة الاقتصادية التي ينتهجها. إنه الوعاء الشفاف الذي يكشف عما في داخله بدقة كبيرة. ومن المؤسف حقاً أن ازداد دور التجارة الخارجية في بنية الناتج المحلي الإجمالي استيراداً وتصديراً. وتقع على عاتق السياسة الاقتصادية للدولة في قطاعي الصناعة والزراعة مهمة تغيير بنية التجارة الخارجية من خلال تغيير بنية هذين القطاعين الإنتاجيين. وعليه فإن قطاع التجارة يعتبر مرآة عاكسة للبنية الانتاجية. ويمكن قطاع التجارة الخارجية أن يلعب دوراً بارزاً في العملية التنموية إذا كانت سياسة الدولة تريد ذلك. فالمحك الذي يفترض اعتماده في هذا الصدد هو سياسة الدولة. وإذا اعتبرنا بأن سياسة الدول العربية حريصة على تحقيق التنمية العربية المنشودة، وهي العنصر الغائب حالياً، فإن المهمات التي تواجه هذا القطاع الاقتصادي الحيوي مباشرة في إطار العمل العربي المشترك تتلخص في الآتي:

ـ إجراء تغيير نوعي في بنية التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، باتجاه التركيز في الاستيراد على السلع الانتاجية التي تساهم في تنمية الصناعات الوطنية وتحديث الزراعة وتطوير الهياكل الارتكازية الأساسية والسلع الاستهلاكية الأكثر أهمية للسكان وتوسيع قاعدة الصادرات لتشمل السلع المصنعة محلياً وبعض السلع الزراعية وتقليص مناسب لصادرات النفط الخام باعتبارها ثروة ناضبة لا يجوز التفريط بها، كما لا يمكن تعويضها؛

ـ تغيير بنية التوزيع الجغرافي الراهنة لاستيرادات الأقطار العربية بما يؤدي إلى زيادة

حصة التجارة البينية في ما بينها وتقليص اعتمادها المتزايد على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة؛

– إجراء تقليص كبير في الموارد المالية الموجهة لأغراض استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية وتلك التي يمكن تعويضها من الإنتاج المحلي وحصر الاستيراد بما هو أساسي وضروري لعملية التنمية والتموين السكاني؛

– تطوير الاعتماد على قطاع الدولة وزيادة دوره في التجارة العربية البينية والدولية مع تنشيط دور القطاع الخاص في التجارتين الداخلية والخارجية بما يسهم في تنمية الإمكانيات المحلية لا التفريط بها. ويفترض التفكير بتوسيع الاعتماد على الشركات العربية المختلطة والمشتركة والمتعددة الفعاليات؛

– دعوة المصارف العربية إلى تقديم وزيادة حجم التسهيلات الإئتمانية المصرفية لتنشيط عمليات التبادل التجاري بين الأقطار العربية، إضافة إلى دعم نشاط صندوق النقد العربي لتسوية المدفوعات في ما بينها والتي من شأنها تنشيط المبادلات التجارية؛

ويفترض في هذه الوجهة أن تؤمن تحقيق النتائج التالية:

– إجراء تعديل تدريجي في الميزان التجاري وتقليص العجز الذي يعاني منه عند استبعاد صادرات النفط منه بالنسبة للأقطار العربية المنتجة للنفط الخام، أم على المستوى القومي، إضافة إلى ضرورة تحسين ميزان المدفوعات؛

– تقليص درجة الانكشاف العالية حالياً على الاقتصاد الدولي وتخفيف عوامل التبعية في الاقتصادات العربية؛

– تقليص تسرب الموارد الأولية والمالية إلى الخارج والعمل على تأمين مساهمتها في تعظيم الثروة القومية وتوفير المزيد من الفائض الاقتصادي لأغراض التثمير الإنتاجي؛

– توفير المزيد من فرص التوظيف الرأسمالي في قطاعات الاقتصاد القومي وبالتالي تأمين المزيد من فرص العمل للعاطلين عن العمل حالياً، الذين يتزايدون سنوياً بمعدلات عالية ومقلقة جداً؛

– دعم مؤسسات ونشاطات شركات التأمين وإعادة التأمين العربية[٥٠]؛

– تطوير صيغ متقدمة للتعاون والتنسيق بين المصارف المركزية العربية والمصارف التجارية والمتخصصة لتسهيل وتسريع وتنشيط التبادل التجاري العربي ـ العربي[٥١].

---

(٥٠) **المصدر نفسه**، بحث السيد برهان دجاني، ص ٢١٧.

(٥١) عبد المنعم السيد علي، «نحو سوق مالية عربية، كأداة جذب الأصول العربية المستثمرة في الخارج»، **ندوة إعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في الخارج للمنطقة العربية**، الكويت، ١ ـ ٣ نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٨.

الخاتمـــة

يصعب عـلى الباحث أن يعـالج في مقـال واحد العـديد من مجـالات التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية. فالتنسيق لتوحيد نظم المـالية والنقـدية ونشـاط المصارف المركزية والتجارية، ولإقامة المشاريع المشتركة لتطوير نظم الاتصالات والمعلومات والنقل والمواصـلات، وقضايـا البحث العلمي، وتوحيـد نظم التعليم ومكافحـة الأمية ونشر الثقافة الديمقراطيـة، وتوحيـد نظم الرعـاية الطبيـة والتأمـين الاجتماعي وحمـاية البيئـة والخدمات الاجتماعية المختلفـة، تتطلب أبحاثـاً مستقلة وتفصيليـة. وهكذا هـو الحال مـع توحيد التشريعات العمالية والنقابية وضمان الحماية الكاملة للقوى العاملـة وحق العاملـين في التجمع والإضراب والتظاهر والمشاركة في الرقابة على المنشآت الاقتصادية... الخ.

وحاولت هذه المقالة بـإختصار شـديد إبـراز أهمية وضرورة تحقيق التنسيق والتكـامل الاقتصاديين بين الأقطار العربية في ظل الأوضاع الدولية الجديدة وتنـامي عمليات تـدويل الاقتصاد، وأن تبين الواقع الذي يميز اقتصادات هذه البلـدان المنفردة والعـلاقات في مـا بينها، وأن تشير إلى إمكانيات العمل العربي المشترك. ويرى الكاتب وجود إمكانيات فعليـة لبناء اقتصاد عربي متكامل على المدى البعيد، رغم العتمـة والغيوم الـداكنة الـراهنة التي تغطي سماء الوطن من مشرقه إلى مغربه، ورغم وجود النظم المناهضة للديمقراطيـة، ورغم عوامل التداعي المتفاقم في الأوضاع السياسيـة والنفسية الـراهنة. إن البحث عن قضـايا التنسيق والتكامل الاقتصادي في أعقاب غـزو الكويت وبعـد حرب الخليـج يمكن أن يعتبر جنوحاً إلى الخيال وابتعاداً عن الواقع العربي الراهن. وقد يكون هـذا الرأي يمتلـك بعض الصحة. ولكن هل يمكن أن يستمـر هذا التـداعي طويـلاً، أو لا يمكن إيقافـه وإدارة دفة المسيرة للخروج من هذا الليل المعتم؟ نعم هذا ممكن، وتتحمل شعوب الأمة العربية وقواها السياسية الوطنية والقـومية مسؤوليـة ذلك والعمـل من أجل إزاحـة العقبات من الطـريق الطويل.

إن بناء اقتصاد عربي يتمتع بـالحيويـة والديـناميكية والـوحدة العضـوية في العمليـة الإقتصادية بمراحلها الأربع وبالاستقلالية النسبيـة وبالتفـاعل والانـدماج الضروريـين في الإقتصـاد الدولي يتطلب الانطـلاق من القـاعـدة الإنتـاجيـة، أي من إقـامـة المشـاريـع الاقتصادية الإنتاجية المشتركة التي تجرّ وراءها بقية مراحل عملية إعادة الإنتاج. وتؤكـد المقالة بأن الطريق إلى هذا الهدف قد تعوق كثيـراً وما يـزال بعيداً، كمـا أصيب في الآونة الأخـيرة بانتكـاسات سيـاسية حـادة بالارتبـاط مع أزمـة وحـرب الخليـج. إن المشكـلات السياسية والاختلافات القائمة بين حكومات الأقطار العربية نـاشئة عن المصـالح الطبقيـة الضيقة والأنانية والإقليمية المقيتة للفئات الحاكمة من جهة، وعن تأثير سياسـات ومواقف القوى الكبرى المتحالفة مع هذه النظم من جهة أخرى عـلى سياسـات أقطارنـا، وهي التي كانت، وما تزال، تقف بشكل خاص وراء الواقع الراهن. كما تعود إلى مصـادرة هذه النظم بشكـل فظ للحريـات الديمقـراطية، وإلى انتهـاكها المتـواصل لحقـوق الإنسان السيـاسية والمدنية.